الأمانة العامة - ورقة نقاش

الأمن القومى المصرى و مستقبل الشرق الأوسط

الحزب الوطنى الديمقراطى

فكر جديد

المؤتمر السنوى الرابع

سبتمبر ٢٠٠٦

الفكر الجديد.. وانطلاقة ثانية نحو المستقبل

تمثل هذه الوثيقة حصيلة الدراسة التى تمت داخل أمانة السياسات وتشكيلاتها المختلفة في إطار صياغة سياسات عامة متعلقة بالقضايا التى طرحت في أوراق النقاش في مؤتمرات الحزب السابقة، وكذلك القضايا التى طرحت في البرنامج الانتخابى للسيد رئيس الجمهورية، وبرنامج الحزب الوطنى لانتخابات مجلس الشعب، والذى شاركت أمانة السياسات في إعدادهما، استناداً للدور المنوط بها القيام به وفقاً للنظام الأساسى للحزب.

وقد تمت دراسة هذه القضايا في لجان السياسات المتخصصة التى شكلتها أمانة السياسات، ومجموعات العمل داخل هذه اللجان والتى اختصت بدراسة أحد القضايا التى تقع في نطاق اهتمامها بشكل تفصيلى. كما قام المجلس الأعلى للسياسات التابع لأمانة السياسات بمناقشة عدد من هذه القضايا ودراسة أبعادها وآثارها المختلفة على المجتمع. كذلك تمت مناقشة التوجهات الرئيسية لهذه السياسات في اللقاءات التى عقدتها أمانة السياسات مع الكوادر الحزبية بالمحافظات، وفى إطار مجموعات العمل التى شكلتها لجان الحزب بالمحافظات والتى رفعت توصياتها لأمانة السياسات.

ولقد جاءت الصياغة النهائية لهذه الأوراق انعكاساً لكل هذه الدراسات والمناقشات، بالإضافة للحوار الموسع مع حكومة الحزب في الجوانب المختلفة للسياسات والإجراءات المقترحة للتنفيذ، وكذلك الحوار الذى تم مع قطاعات من المجتمع المعنية بهذه السياسات.

ويرى الحزب أن الأوراق المطروحة في المؤتمر السنوى الرابع للحزب هى تعبير واضح عن التزام الحزب الوطنى الديمقراطى وحكومته بتنفيذ بنود البرنامج الانتخابى لرئيس الجمهورية والبرنامج الانتخابى للحزب في انتخابات مجلس الشعب. وكذلك الالتزام بالاستمرار في صياغة السياسات العامة ذات الأولوية للمواطن، والتى تحقق مصلحته ومصلحة الوطن. وبالأضافة الى أوراق السياسات المطروحة فى المؤتمر يطرح الحزب هذه الورقة للنقاش.

المحتويات

■ مقدمة: تحولات إقليمية كبرى وتضارب الرؤى حول مستقبل الشرق الأوسط ١

■ أولاً: مصالح الأمن القومى المصرى فى ظل شرق أوسط متغير ٣

■ ثانياً: التحديات الكبرى لشرق أوسط آمن ومستقر ٦

■ ثالثاً: محاور الدور المصرى فى ظل شرق أوسط متغير ٨

١ - مصر وإعادة إحياء مسار التسوية

٢ - إعادة صياغة أسس العمل العربى

٣- إدارة العلاقة مع الولايات المتحدة

٤ - صيانة وحدة العراق وعروبته

٥- نحو منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، ومستقبل ترتيبات الأمن فى المنطقة

٦- تحول الدور الايرانى وضبط التوازنات الأمنية فى المنطقة

٧ - تحدى الوحدة فى السودان

■ رابعاً: ما بعد حرب لبنان ١٩

■ خاتمة: نحو صياغة استراتيجية الأمن القومى للدولة ٢٢

مقدمة: تحولات إقليمية كبرى وتضارب الرؤى حول مستقبل الشرق الأوسط

كان العدوان الإسرائيلى الأخير على لبنان هو الفعل العنيف الكبير الثالث الذى كان له تداعياته العميقة على مجريات التفاعلات السياسية والامنية والاقتصادية فى منطقة الشرق الاوسط خلال السنوات الخمس الاولى من هذا القرن. فمن هجمات سبتمبر ٢٠٠١ إلى غزو العراق مارس - أبريل ٢٠٠٣ إلى هذا العدوان يوليو - أغسطس ٢٠٠٦ دخلت هذه المنطقة واحدة من أكثر المراحل تقلباً فى تاريخها.

هذا التحول الجوهرى فى أوضاع المنطقة وظروفها يفرض تحديات أكبر وأكثر تعقيدا مما واجهته مصر فى أى مرحلة سابقة، فشتان بين ما آل إليه الشرق الأوسط اليوم، وبين واقع المنطقة حينما اضطلعت مصر بدور محورى فى توجيه مجرى التطورات الاقليمية منذ خمسينيات القرن الماضى. تغيرت المنطقة منذ ذلك الوقت عدة مرات، ومرت بعدة مراحل، لم يكن أى منها أكثر تعقيداً من المرحلة الراهنة.

وفى خضم هذه التحولات الجوهرية، ظهرت رؤى متباينة حول مستقبل الشرق الأوسط تطرح تصورات مختلفة لشكل المنطقة أمنياً وسياسياً وإقتصادياً فى القرن الحادى والعشرين. ويتضح من قراءة مضمون هذه الطروحات مدى ارتكازها على تصورات تنطوى على قدر كبير من الاستقطاب والتضارب، ما بين الطروحات الوافدة من خارج المنطقة تحت مسميات مختلفة، وما بين رؤى نابعة من داخل المنطقة رافضة لها.

فقد جاءت الأفكار التى استند اليها مفهوم "الشرق الأوسط الجديد" لتمثل منعطفاً هاماً فى السياسة الأمريكية، تمخض عنه انقلاب فى التوجهات الأمريكية تجاه المنطقة، وكذلك بدرجة أقل فى توجهات بعض القوى الأوروبية.

هذه الأفكار تمحورت فى مجملها حول منظور فكرى مغلوط يحاول ان يختزل واقع المنطقة بتعقيداته وتشابكاته وأولوياته المتداخلة فى مجموعة من المفاهيم تتسم

ان خطر ما ينطوى عليه المنظور الامريكى المغلوط تجاه المنطقة هو امكانية فرض الاصلاح من الخارج

بالتبسيط الشديد. فجاءت هذه الأفكار لتطرح إمكانية التعامل مع المنطقة بإعتبارها كتلة سياسة وأمنية وثقافية واحدة تضم العالم العربى ودول "شرق أوسطية" أخرى مثل أسرائيل وإيران وتركيا، وحتى بعض الدول من خارج الإقليم مثل باكستان وأفغانستان، متجاهلة بذلك التنوع السياسى والثقافى والحضارى الهائل فيما بينها.

وقد صاحب هذا المنطور توجه واضح نحو خلط ظاهرة الإرهاب بالدين، ورد موجات الإرهاب النابعة من المنطقة إلى غياب الديمقراطية وتأخر الإصلاح وتقييد الحريات، ومن ثم الإفتراض بوجود إرتباط مباشر بين مسار الإصلاح فى دول المنطقة وبين مقتضيات الأمن للدول الغربية. وارتبط بذلك نظرة إعتمدت على تهميش القضايا المصيرية للمنطقة، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، بزعم أن استمرار مثل هذه الصراعات المزمنة إنما هو تعبير عن غياب الديمقراطية وتأخر الإصلاح، وليست قضية حقوق مسلوبة أو إحتلال غاشم.

ومن هنا نبع الإعتقاد الذى إستندت اليه السياسات الأمريكية والأوروبية بأن دفع عجلة الإصلاحات المطلوبة يمثل المدخل الرئيسى بل والوحيد للتعامل مع مشكلات المنطقة، بما فى ذلك الصراع العربى الإسرائيلى الذى لا بد وان تمر تسويته عبر بوابة الإصلاح الديمقراطى أولاً. وكان أخطر ما تنطوى عليه تلك الأفكار هو الإعتقاد بإمكانية فرض هذه الإصلاحات من الخارج، سواء من خلال إعلاء الديمقراطية كأولوية أولى فى سياسة الدول الغربية تجاه المنطقة، أو حتى إستخدام القوة العسكرية لخلق واقع إقليمى جديد يعجل بمسار الإصلاح ويدفع

المنطقة نحو عهد ديمقراطى جديد.

وفى مقابل هذا الطرح، نبعت من داخل المنطقة رؤى مضادة تجاوزت مجرد الرفض للنظرة الأحادية التى غلبت على السياسة الأمريكية، وما ترتب عليها من تداعيات مست إستقرار المنطقة والهبت مشاعر شعوبها. فقد سادت هذه الرؤى نظرة شديدة السلبية تجاه مستقبل المنطقة، حيث رأت فى الطروحات الوافدة من الخارج محاولة لإعادة أحياء مشاريع الهيمنة، وتراجع الأمل فى تحقيق التسوية السلمية مع إسرائيل، وترسخت القناعة بعدم إمكانية التعامل مع القوى الدولية الكبرى على أرضية المصالح المشتركة، وكل ذلك فى ظل تنامى الأخطار المحدقة على المصالح والحقوق العربية والتى لا يمكن مواجهتها سوى من خلال المقاومة والتعبئة لخوض حروب جديدة وفقاً لهذا المنظور.

ويتضح مدى الزخم الذى إكتسبته هذه الأفكار وتأثيرها على تحريك مسار الأحداث فى المنطقة بالنظر الى قدرتها على توجيه مواقف وسياسات الأطراف الفاعلة فى المنطقة. فلقد كانت هذه الرؤى المحرك الأساسى وراء الغزو الأمريكى للعراق، والذى جاء ليجسد الصورة الأكثر تطرفاً للفكرة الداعية لإمكانية تغيير الواقع السياسى والأمنى فى المنطقة بقوة السلاح، وهو ذات المنظور الذى حكم الموقف الأمريكى والدولى من الإعتداء الإسرائيلى على لبنان، حيث ساد الإعتقاد فى بعض العواصم الإصلاح وتقييد الكبرى بإمكانية تكبيد حزب الله هزيمة ساحقة على يد آلة الحرب الإسرائيلية، بما يمهد لخلق واقع سياسى جديد على الساحة اللبنانية ينبئ بقدوم "شرق أوسط جديد"، وهو الموقف الذى كان وراء تباطؤ التحرك الدولى لفرض وقف لإطلاق النار عقب إندلاع الحرب.

من ناحية أخرى، فإن تراكم الإحباط الذى تولد نتيجة جمود مسار التسوية، وتفاقم أشكال المعاناة للشعب الفلسطينى تحت الإحتلال، واقتراب العراق من حافة الحرب الأهلية، إنعكس فى شكل تفاقم مشاعر السخط الشعبى داخل المنطقة عشية إندلاع الحرب ضد لبنان. فقد تجاوزت هذه المشاعر التعبير عن الرفض تجاه وحشية الهجوم الإسرائيلى، للمطالبة بضرورة إتباع نهج

هناك حاجة لصياغة رؤية بديلة تستند إلى منظور واقعى لمستقبل المنطقة

المقاومة الذى تجسد فى صمود حزب الله فى مواجهة الهجمة الإسرائيلية، باعتباره يمثل النموذج الوحيد للتعامل مع إسرائيل والقوى الدولية الساعية لفرض التغيير على المنطقة. وفى ظل هذا المناخ جاءت الضغوط لكى تساق بعض المواقف الرسمية العربية وراء هذا الطرح، دون النظر إلى نتائج مثل هذا التوجه على استقرار المنطقة، أو حتى مدى قدرته على التخفيف من المعاناة التى تعرض لها الشعب اللبنانى.

يتضح من ذلك أن التناقض الصارخ بين هذين الطرحين أصبح يكتسب قوة دفع متزايدة بدأت تدفع بالشرق الأوسط نحو المزيد من الإضطراب، تزيد من عدم الإستقرار داخل المنطقة من ناحية، وتؤدى إلى تصاعد التوتر فى علاقة الإقليم بالعالم الخارجى من ناحية أخرى. ومن هنا تبرز الحاجة لصياغة رؤية بديلة تستند الى منظور واقعى لمستقبل المنطقة. فلا المنطق الذى يرتكز عليه الطرح الأمريكى بشأن الشرق الأوسط الجديد يعد مقبولاً، لما ينطوى عليه من مفاهيم مغلوطة حول العلاقة بين الارهاب وغياب الاصلاح، وتبنيه لرؤية احادية ضيقة متمثلة فى إعلاء قيمة الديمقراطية بالمفهوم الغربى على حساب تسوية الصراعات المزمنة فى المنطقة، ولا الطرح القائم على منطق الصدام مع الآخر كسبيل لحسم الصراعات فى المنطقة يمكن أن يمثل صيغة ملائمة للتعامل مع التحديات التى تواجه العالم العربى بوجه خاص والشرق الاوسط بوجه عام، وقبل ذلك مصالح الأمن القومى المصرى.

ومن ثم فإن أهمية صياغة رؤية بديلة لا تنبع فقط من الحاجة للرد على الطروحات المضادة، وإنما أصبحت حاجة ملحة، تزداد أهميتها أكثر من أى وقت مضى، من أجل الخروج بتصور متكامل لكيفية التعامل مع التحديات الكبرى والآنية التى تواجه مستقبل المنطقة، والتى سوف تؤثر على مصالح الأمن القومى المصرى، وذلك وسط تحولات عميقة تدفع المنطقة برمتها نحو المزيد من الإضطراب وعدم الإستقرار.

أولاً: مصالح الأمن القومى المصرى فى ظل شرق أوسط متغير

ينطلق الحزب فى رؤيته من أن تعزيز الدور الإقليمى لمصر إستناداً إلى تصور واضح لمستقبل الشرق الأوسط ووضع مصر فيه، يعتمد فى المقام الأول على تعريف منطلقات هذا الدور، وأهدافه، والتحديات التى يواجهها. فإذا كانت مصر سباقة فى طرح الرؤية والفكر للتعامل مع القضايا الحالة التى واجهت المنطقة على مدار العقود الماضية، فإن مواصلة هذا الدور لا بد وأن يستند فى المقام الأول إلى نظرة واضحة لمصالح الأمن القومى المصرى، التى تعتبر المرجعية الحاكمة لإدارة إستراتيجية الدولة فى مواجهة التحديات التى فرضتها التحولات الإقليمية الراهنة. فتعقيدات الظرف الإقليمى الحالى، وخطورة التهديدات التى بدأت تتجمع نتيجةً لتفاقم الأزمات فى ربوع المنطقة، وحالة السيولة التى تتسم بها التفاعلات بين أطرافها، كل ذلك يتطلب تحديداً واضحاً ودقيقا للمصالح التى تحكم التحرك المصرى إقليمياً ودولياً. فالمصالح القومية لا بد أن تكون المحدد الأول والأخير لإستراتيجية الدولة، فهى البوصلة التى تضبط سياستها الخارجية، تعود بها الى حدودها الطبيعية عندما تطمح لتجاوز هذه المصالح للدخول فى مغامرات خارجية تفوق موارد الدولة وطاقاتها، وتدفع بها لليقظة والترقب حينما تستشعر وجود تهديدات تتربص بمصالحها.

وبينما تتحدد مصالح الدولة، بطبيعة الحال، على أساس مقوماتها السياسية والإقتصادية والثقافية والأمنية، والظروف الإقليمية المحيطة بها، فإن مصالح الأمن القومى المصرى لابد أن تتحدد فى ظل وجود حقيقتين أساسيتين: الأولى أن العالم قد تغير، بمعنى أن البيئة الخارجية لمصر قد تغيرت بصورة جوهرية. فبعد أن كان على مصر أن تتعامل، وتصمم سياسة، للتفاعل مع نظام عالمى يقوم على القطبية الثنائية والحرب الباردة بين القطبين، يتعين عليها اليوم أن تصيغ سياساتها فى عالم أحادى القطبية يتمحور حول ظاهرة العولمة التي تتمثل سمتها الأساسية فى اشتداد المنافسة الإقتصادية والتكنولوجية بين الدول. كذلك تغير الإقليم الذى يحيط بمصر مباشرة نتيجة السلام المصرى - الإسرائيلى، والذى جعل قضية مصر ليس الحرب والصراع مع إسرائيل، وإنما التوصل إلى تسوية عادلة معها على باقى مسارات النزاع - الفلسطينى، والسورى، واللبنانى - بحيث يقود إلى إنهاء إحتلال إسرائيل للأراضى العربية والتوصل الى تسوية تاريخية لإنهاء النزاع. وبعد هذا التغير تغيرت حقائق كثيرة فى المنطقة ظهرت فى شكل أدوار جديدة لقوى إقليمية مختلفة، بينما بدأت دول أخرى تعانى من عوامل التفكك والإنهيار والتصدع.

والحقيقة الثانية هى أن مصر نفسها قد تغيرت كثيراً فى بنيتها الاقتصادية والسياسية والديموغرافية، ولم يعد الاقتصاد المصرى اقتصاداً مغلقاً أو موجهاً، بل بدأ فى الانفتاح التدريجى من أجل التوصل إلى اقتصاد السوق. وقد تواكب مع ذلك إنفتاح سياسى وديمقراطى نتج عنه إفساح المجال للمزيد من التعددية فى الحياة السياسية، وتعزيز البنية المؤسسية والتشريعية التى تصون حقوق وحريات المواطن، وتعدد وسائل التعبير فى ظل انفتاح إعلامى أزال القيود أمام حرية الرأى والكلمة. وبالتأكيد فإن مصر لم تعد وهى تتكون من ٧٧ مليون نسمة مثلما كانت ٢٠ مليوناً عام ١٩٥٠، أو ٣٠ مليوناً عام ١٩٧٠، أو ٤٠ مليوناً عام ١٩٨٠. لقد نتج عن هذا التطور الجوهرى تغيراً فى وضع مصر الإقليمى والعالمى، وترتب عليه مجموعة من الحقائق السياسية الجديدة، تحتم التوجه بنظرة متجددة وواقعية ومحددة لمصالح الأمن القومى المصرى، يتقدم بها الحزب فى إطار رؤيته لكيفية التعامل مع التحديات التى تواجه السياسة المصرية فى ظل المتغيرات الإقليمية الراهنة والمستقبلية.

المصلحة المصرية الأولى والتى لا يعلو عليها مصلحة أخرى هى الحفاظ على إستقلال الدولة وحماية حدودها،

المصلحة المصرية الأولى التى لا يعلو عليها مصلحة أخرى هى الحفاظ على سيادة الدولة واستقلالها

وهو الهدف الأسمى لإستراتيجية الأمن القومى لسائر الدول. ثم يأتى بعد ذلك مصلحة تكاد تتساوى فى أهميتها وهى تحقيق الإستقرار السياسى والإجتماعى، ورفع مستوى المعيشة للشعب المصرى الذى بات متوقعاً أن يصل إلى ١٠٠ مليون نسمة خلال فترة ليست بعيدة.

وحتى يتحقق هذا الهدف فلا بد من زيادة معدلات النمو المصرية جذرياً عما هو متاح حتى الآن. ومن الطبيعى أن تحقيق هذا الهدف سوف يعود أساساً إلى الإصلاحات الاقتصادية والسياسية التى تقوم بها مصر فى الداخل، ولكن وظيفة الإستراتيجية الخارجية للدولة هى تهيئة البيئة الخارجية للمساهمة فى تحقيق معدلات النمو المرتفعة، إلى جانب زيادة الموارد والاستثمارات الخارجية التى تساعد على تحقيق هذا الهدف.

ومن ثم فإن مصلحة مصر فى دفع التنمية الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، لا تكاد تنفصل عن مصلحة حيوية فى تدعيم الإستقرار الإقليمى. ويأتى فى مقدمة الأولويات لتحقيق هذا الهدف العمل الحثيث للتوصل الى تسوية تاريخية للصراع العربى - الإسرائيلى، ليس فقط من منطلق تأمين الحقوق الفلسطينية والعربية، وإنما قبل ذلك لتعزيز مصالح وطنية عليا ترتبط إرتباطاً وثيقاً بتوسيع دائرة السلام. فهذا السلام الذى بادرت مصر بإطلاق مساره، هو الذى مكنها من عودة السيادة المصرية كاملة على سيناء من خلال معاهدة سلام مع إسرائيل، وفتح المجال لإنطلاقها بخطى متسارعة نحو التنمية الشاملة. وليس معنى ذلك أنه لا يوجد تناقضات مصرية إسرائيلية، فهذه التناقضات سوف تظل موجودة طالما لم يتم حل المشكلة الفلسطينية، ولم يتم الجلاء عن الأراضى العربية المحتلة، ولم تتخل إسرائيل عن سلاحها النووى. ولكن معالجة هذه التناقضات لا بد أن تتم فى إطار المصالح المحددة أعلاه، وعلى ضوء ضمان توازن القوى ودعم القدرات الذاتية المصرية.

مصالح مصر ترتبط بشكل متزايد باستثمار شبكة العلاقات المتميزة مع القوى الكبرى

وإذا كانت أهداف التنمية والإستقرار الإقليمى تتصدر أولويات المصالح القومية لمصر، فإن ذلك يستتبعه إعلاء مصلحة حيوية مكملة لهذا الهدف تتمثل فى إستثمار شبكة العلاقات المتميزة التى نجحت مصر فى صياغتها سياسياً وإقتصادياً وأمنياً مع القوى الدولية الكبرى، وتعظيم الفائدة من التحولات الدولية العميقة التى صاحبت انهيار الإتحاد السوفيتى وانتهاء نظام القطبية الثنائية. فقد نتج عن مجمل هذه التحولات خلال السنوات الماضية تنامى أهمية "الدائرة الأوروبية" و"الدائرة الأمريكية" على نحو أدى إلى إرتباط المصالح المصرية بشكل متزايد بشبكة العلاقات مع هاتين الدائرتين، سواء من حيث التبادل التجارى، أو الاستثمار، أو العلاقات الأمنية والسياسية.

والواقع أن بروز دوائر جديدة لمصالح الأمن القومى المصرى لا يتناقض مع تحرك مصر على صعيد دوائرها التقليدية التى طالما حكمت التوجه الخارجى للدولة، وعلى رأسها الدائرة العربية. فالسياسة الخارجية لا تستقيم فى ظل وجود مثل هذا التناقض فى منظومة المصالح العليا للدولة، بل إنها ترتكز فى المقام الأول على تعظيم التناغم والتفاعل الإيجابى بينها. فإذا كان التحدى الأساسى للسياسة الخارجية المصرية يتمثل فى فى بناء شرق أوسط يكون العالم العربى نواته وركيزته، فإن إعادة بناء الوضع العربى يمثل أولوية هامة فى إطار مصالح الأمن القومى المصرى، يتحقق عبر منظومة إصلاحات شاملة على المستويات الفكرية والمؤسسية والتنظيمية. فالإصلاح هو المدخل إلى وضع عربى أفضل وأقوى، سواء الإصلاح السياسى والاقتصادى الداخلى، أو إصلاح العمل العربى المشترك على صعيد العلاقات بين الدول العربية، وعلى مستوى جامعة الدول العربية. فإصلاح الدولة والمجتمع، عبر تطور ديمقراطى أسرع وأكثر مؤسسية ومشاركة شعبية أوسع، يحصن العالم العربى إزاء التدخلات الأجنبية، ويجعل شعوبه أكثر حيوية

تؤكد رؤية الحزب لمستقبل المنطقة على ضرورة أن يكون العالم العربى نواته الأساسية

وقدرة على الإسهام فى بناء المستقبل. كما أن إصلاح العمل العربى المشترك على المستوى الرسمى، وتدعيمه على الصعيد الشعبى، يوفر المقومات اللازمة لدور عربى رئيسى فى صنع الشرق الأوسط الذى تتطلع إليه مصر. ويصعب المضى قدماً فى هذا الاتجاه بدون مراجعة جادة وأمينة للعمل العربى تتسم بالمصارحة والشفافية وتنأى عن المزيدات.

وأخيراً، إذا كانت مصالح الأمن القومى المصرى تنطلق من الترابط الوثيق بين التنمية على الصعيد الداخلى والإستقرار على الصعيد الإقليمى، فإن هذه المصالح لا بد أن تتسع لتستهدف إدارة توازنات الأمن الإقليمى. وتبرز أهمية هذا البعد للمصالح المصرية فى ظل ما تعانى منه منطقة الشرق الأوسط تاريخياً من تقلبات أمنية تؤدى إلى تبدل موازين القوى بشكل مفاجئ، وصراعات مزمنة - لا تقتصر فقط على دائرة الصراع العربى الإسرائيلى - تهدد بإشعال النزاعات المسلحة التى يظل معها الإقليم فى حالة توتر شبه دائم. ويفرض مثل هذا الوضع على مصر الحرص الدائم على رصد التحولات الكامنة التى قد تهدد بإنقلاب الأوضاع الأمنية والإستراتيجية بشكل يتعارض مع مصالحها، والعمل على تحييدها والحيلولة دون تفاقمها قبل ان تكتسب أبعاداً تمثل تهديداً مباشراً لأمنها القومى.

هذه المحددات مجتمعة تمثل فى مجملها الإطار العام لمصالح الأمن القومى المصرى، التى يتعين أن تكون الركيزة الأساسية لصياغة رؤية مصر تجاه مستقبل المنطقة. فالظرف الإقليمى الراهن يتطلب أكثر من أى وقت مضى وضوح الرؤية فى تحديد المصالح التى تحكم تحرك الدولة تجاه محيطها الإقليمى. ولعل العامل الأكثر أهمية الذى يحتم ذلك يتمثل فى مرحلة التحولات العميقة التى تمر بها المنطقة، والتى تحمل فى طياتها تطورات يمثل بعضها تحدياً مباشراً لمصالح الأمن القومى

المصالح المصرية لا بد وأن تتسع لتشمل إدارة توازنات الأمن الإقليمى

المصرى، بينما يطرح البعض الآخر تحديات لا تقل خطورة على أمن المنطقة وإستقرارها. ومن هنا، فإذا كان الهدف هو صياغة رؤية مستقبلية تصون المصالح المصرية فى ظل شرق أوسط متغير، فإن تحقيق هذا الهدف لا يكتمل بمعزل عن قراءة متأنية لطبيعة التحولات التى توجه مجرى التطورات فى المنطقة، ومحاولة إستشفاف مدى تأثيرها على هذه المصالح.

ثانياً: التحديات الكبرى لشرق أوسط آمن ومستقر

كلما ازدادت حدة الأزمات كلما اشتدت الحاجة لقراءة واعية تضع المصالح المصرية فى محور إهتمامها

جاءت التطورات الأخيرة لتنذر بمرحلة تحول عميق لمنطقة الشرق الأوسط يمكن القول أنها تعتبر الأكثر تأثيراً فى أبعادها وتداعياتها منذ بدايات مرحلة التحرر من الإستعمار الأجنبى عقب إنتهاء الحرب العالمية الثانية. ومن ثم فإن صياغة رؤية مستقبلية للمنطقة تصون المصالح المصرية لا بد أن تستند إلى قراءة شديدة الوضوح لطبيعة التحديات الكبرى التى تواجه دور مصر ومصالحها على المدى المتوسط والبعيد.

أولا: تحدى السباق بين مزيد من التصعيد فى أزمات المنطقة وجهود التهدئة، أوالسباق بين زيادة الاضطراب ومحاولة تأمين الاستقرار. ولمصر دورها فى هذا السباق إنطلاقا من توجه مرتبط برؤية للسلام، تبلورت فى مبادرات متعاقبة عملت من أجلها بحكمة وقادت المنطقة برمتها إلى سياسات تؤسس للتفاوض والحوار والتفاهم. هذه السياسات، التى تتعرض لخطر متزايد تستند إلى فلسفة تتلخص فى أن قضايا المنطقة، بدءا بقضيتها المركزية وهى الصراع العربى - الإسرائيلى ووصولا إلى الصراع الإيرانى - الغربى، لا يمكن حلها عسكريا. وهذا تحدى بالغ الصعوبة فى مرحلة يسودها التوتر وينفلت فيها العنف ويطل شبح الحرب برأسه على فترات قصيرة للغاية مقارنة بما كان عليه الحال فى العقود السابقة.

ثانيا: تحدى البحث عن مدخل جديد لاحياء عملية السلام التى وصلت إلى طريق مسدود لم يتيسر فتح أى ثغرة فيه منذ العام ٢٠٠٠. وهذا تحدى يواجه مصر أكثر من أى دولة فى المنطقة أو خارجها لأنها هى التى قادت هذه المنطقة فى اتجاه الحل السلمى للصراع العربى - الإسرائيلى، وقدمت نموذجا ناجحا فى التفاوض المستند على نتائج نصر عسكرى وصولا إلى استرداد كامل أرضها المحتلة. غير أن الجمود الذى يعترى مسار التسوية بسبب تعثر "صيغة مدريد" ثم "صيغة أوسلو" ثم "قمة كامب ديفيد الثانية" التى فتحت لأول مرة قضايا الوضع الدائم للقضية الفلسطينية، ينذر بتداعيات تعتبر الأكثر خطورة لمستقبل التسوية منذ أن بادرت مصر بفتح طريق السلام خلال منتصف السبعينات.

لا بد من الإستمرار فى خطى الإصلاح الشامل من منطلق إرادة وطنية وليس خضوعا لضغوط خارجية

ثالثاً: تحدى بناء القوة الشاملة للدولة. فالقوة، فى هذا السياق ليست عسكرية فقط، وإنما هى قبل ذلك قوة المجتمع سياسياً، وإقتصادياً، وإجتماعياً، وتكنولوجياً، ومعرفياً. وما التفوق العسكرى إلا محصلة عناصر القوة المختلفة. وهنا يكمن الإرتباط الوثيق بين تحقيق هذا الهدف وإقتحام تحدى الإصلاح، فلكى نتقدم بثبات فى هذا الاتجاه، لابد من الإستمرار فى خطى الإصلاح الشامل من منطلق إرادة وطنية وليس خضوعاً لضغوط خارجية. فالإصلاح لا بد أن يكون أولوية مصرية قبل أن يكون مطلباً دولياً، إذ أن تسارع وتيرة العولمة يضعنا اليوم أمام عالم جديد يتشكل الآن من خلال تحولات سياسة وأمنية وتكنولوجية تعد الأكثر عمقاً فى تاريخ النظام الدولى، لا يمكن الإحتماء من آثارها وراء جدران العزلة أو سياسات الإنغلاق.

رابعاً: تحديد العلاقة بين مسار الإصلاح والقضايا الأخرى الحاكمة بالنسبة للعالم العربى، وعلى رأسها قضية التسوية مع إسرائيل. فما من شك أن المضى فى هذا الطريق يزداد تعقيداً فى ظل

الإنقلاب الذى طرأ على السياسة الأمريكية ينبنى على منظور أيديولوجى مغلوط

منطقة تشتد فيها الأزمات، وهو ما يضاعف من صعوبة التحدى، ويفرض مراعاة الارتباط الوثيق بين استدامة مسار الإصلاح من ناحية، والسعى لقيادة المنطقة نحو الإستقرار من ناحية أخرى. فالإصلاح لا يحدث فى فراغ، وإنما فى بيئة سياسية- اجتماعية- ثقافية تتأثر بقضايا المنطقة وفى مقدمتها القضية الفلسطينية. فإذا بقيت هذه القضايا دون حل، فلابد أن يكون لها تأثير سلبى على الإصلاح، لأنها تخلق شعوراً متزايداً بالإحباط والغضب، حيث أدت ثورة الاتصالات إلى ربط عدد متزايد من الناس فى العالم العربى بالتطورات اليومية لقضايا المنطقة. غير أن هذه العلاقة لا ينبغى أن تكون ذريعة لتأجيل الإصلاح أو رفع لافتته دون مضمونها، لأن هذا يؤدى إلى تفاقم التحديات وليس إلى تقليصها.

خامساً: تحدى إدارة العلاقة مع إيران وملفها النووى حتى لايتحول أى منهما من بؤرة توتر إلى عنصر تفجير للمنطقة. فإدارة العلاقة مع إيران تهدف إلى الحيلولة دون تحول الدور الإيرانى إلى عنصر إضطراب فى المنطقة. كما أن إدارة قضية الملف النووى الايرانى يستند إلى سياسة مصرية ثابتة، تتعرض للتحدى، وهى السعى إلى جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل. ولذلك من الطبيعى الربط بين قضية القدرة النووية الايرانية ومسألة القوة النووية الإسرائيلية التى ظلت خارج نطاق المراقبة الدولية على مدى عقود. وما من شك أن هذه القضية تعد من أهم وأخطر التحديات التى تواجه أمن الشرق الأوسط، إذ أن تصاعد الأزمة المرتبطة بالملف النووى الإيرانى يطرح إحتمالات بالغة الخطورة على مستقبل المنطقة وإستقرارها.

سادساً: تحدى إدارة العلاقة الآخذة فى التغير مع الولايات المتحدة. فالأطر التى كانت ملائمة لهذه العلاقة طوال الربع الأخير من القرن الماضى لم تعد قادرة على استيعاب متغيرات كبرى تتراكم فيها، وفى العالم والمنطقة، منذ هجمات سبتمبر ٢٠٠١. وتنطوى بعض هذه المتغيرات على تعقيدات تفرض حواراً مستمراً وفى العمق مع الجانب الأمريكى. فالإنقلاب الذى طرأ على السياسة الأمريكية تجاه المنطقة كما سبق الإشارة إليه ينبنى أساساً على منظور فكرى وأيديولوجى أدى إلى تبدل الثوابت والفرضيات الأساسية التى حكمت الإستراتيجية الأمريكية منذ عقود مضت. كما تبدلت الأولويات المصرية فى إطار علاقاتها مع الولايات المتحدة، سواء من ناحية الإختلاف مع التوجه الأمريكى الجديد تجاه المنطقة، وهو ما فرض تركيزاً متزايداً لمحاولة توجيه السياسات الأمريكية لخدمة قضايا المنطقة، أو من ناحية توسيع شبكة المصالح الإقتصادية لمصر خارج الدائرة الأمريكية وذلك فى إطار التوجه نحو الإنفتاح على العالم الخارجى.

ثالثاً: محاور الدور المصرى فى ظل شرق أوسط متغير

الحيلولة دون إنزلاق المنطقة نحو المزيد من الإضطراب الإقليمى يمثل التحدى الأكبر الذى يواجه المصالح المصرية

إن مرحلة التحول الراهنة ليست الأولى التى تشهدها المنطقة العربية والشرق الأوسط. فما بين نهاية عهد الإستعمار الأجنبى بعد الحرب العالمية الثانية، وحقبة الحرب الباردة التى حولت المنطقة إلى ساحة للتنافس المحموم بين القوتين العظميين، والحروب العربية الإسرائيلية المتتالية، وصعود منطقة الخليج العربى كمنطقة حيوية فى موازين الإستقرار العالمى بسبب احتياطاتها النفطية الضخمة، والتحولات الكبرى التى صاحبت إنتهاء القطبية الثنائية والغزو العراقى للكويت فى أوائل التسعينات، مر الشرق الأوسط بسلسلة من التحولات المتعاقبة نتج عنها تغير جوهرى فى صيغة التفاعلات بين أطرافه.

وما من شك أن مصر لم تكن بعيدة عن هذه التحولات، بل كانت فى القلب منها. إستطاعت أن تطرح رؤيتها للتعامل مع التحديات التى واكبت مختلف مراحل هذا التحول، من خلال دورها القيادى فى تصفية الإستعمار وقيادة حركات التحرر الوطنى عربياً وأفريقياً خلال الخمسينات، والنهوض بمسئولية قيادة العالم العربى وحركة عدم الإنحياز خلال الستينات. كما قادت مصر المنطقة نحو السلام بدءاً من منتصف السبعينات، واضطلعت بدور حاسم لصيانة الإستقرار الإقليمى بالتصدى للغزو العراقى للكويت، وسعت بجهد وعمل دؤوب لإعادة بناء العمل العربى المشترك وتجاوز الشرخ العميق الذى أحدثه الغزو العراقى فى بنيانه. وكان الدور المصرى حاضراً ثقافياً وحضارياً فى قيادة مصر للمنطقة – ومنذ القرن التاسع عشر – بفكر التنوير والتحديث نحو اللحاق بركب النهضة والإصلاح.

وإذا كان دور مصر الإقليمى قد تغير باختلاف الظروف والمراحل التى مرت بها المنطقة، فإن مقتضيات المرحلة الراهنة وما تمثله من تحديات لمصالح الأمن القومى المصرى، تتطلب إعادة صياغة بعض المحاور التى طالما حكمت هذا الدور، وإعادة التأكيد على بعضها الآخر ومحاولة تطويعها لتتواكب مع المستجدات التى طرأت على مجريات الأوضاع فى المنطقة. فالهدف الأساسى هو توجيه الدور المصرى نحو التعامل مع عوامل عدم الإستقرار فى المنطقة الآخذة فى التصاعد. ومن هذا المنطلق فإن قيادة المنطقة نحو تجاوز حالة "الصراع الإقليمى" إلى حالة "الاستقرار الإقليمى" كان وسيظل يمثل الهدف الحاكم لدور مصر الإقليمى.

وعلى هذا الأساس يطرح الحزب تصوراً لمحاور التحرك التى تحكم الدور المصرى فى توجيه المنطقة نحو هذا المسار إستناداً الى مصالح الأمن القومى المصرى، وذلك بهدف فتح نقاش جاد حول ما يفرضه هذا الدور من تحديات، وما قد يتطلبه من رؤى مكملة تعزز فعاليته، وتزيد من حيويته.

١ - مصر وإعادة إحياء مسار التسوية

ما من شك أن التطورات على الساحة الفلسطينية قد وصلت فى السنوات الأخيرة إلى مرحلة حاسمة، يتحدد خلالها مصير العملية السلمية برمتها. فالطريق إلى قيام الدولة الفلسطينية، وإنهاء الإحتلال الإسرائيلى بات أقل وضوحاً وأكثر صعوبة مما كان فى أى مرحلة سابقة. كما أن الإخفاقات المتكررة لمسار التسوية، بدءاً بتعثر مسار أوسلو، ومروراً بتعثر تنفيذ خريطة الطريق التى كان الهدف منها رسم مسار واضح لقيام الدولة الفلسطينية واستئناف المفاوضات حول قضايا الوضع الدائم، وانتهاءً ببروز أشكال مختلفة من الحلول الأحادية من قبل إسرائيل، جاءت كلها لتؤدى إلى تراجع أفق التسوية السلمية.

إن بقاء الوضع على ما هو عليه يهدد بإنهيار صيغة التسوية القائمة على دولتين متجاورتين - فلسطين وإسرائيل - بما قد يؤجل تحقيق التسوية التاريخية التى تسعى اليها مصر الى أجيال قادمة

وقد برزت هذه التطورات فى ظل أوضاع سياسية داخلية بالغة التعقيد فى كل من إسرائيل والأراضى الفلسطينية. فقد جاء التوجه الإسرائيلى لإعتماد الحلول الأحادية على خلفية جنوح الخارطة السياسية داخل إسرائيل نحو اليمين، وما ترتب على ذلك من تراجع الإيمان بإمكانية تحقيق تسوية تاريخية مع الطرف الفلسطينى. وتواكب مع هذا الإتجاه تعقد مماثل فى الخريطة السياسية الفلسطينية، الأمر الذى إتخذه الجانب الإسرائيلى ذريعة لتعضيد حجته بعدم وجود شريك فلسطينى مؤمن بالسلام يمكن التفاوض معه. ومن ثم فقد أدت هذه التحولات إلى غياب الأرضية السياسية اللازمة لدى طرفى الصراع لاستئناف عملية التسوية. ولعل التطور الأكثر خطورة فى هذا الصدد هو التصدع الذى بدأت تتراكم آثاره داخل بنيان السلطة الفلسطينية سياسياً وإدارياً وأمنياً، الأمر الذى يهدد بتراجع خطير فى ادائها، وربما إنهيارها كلية تحت وطأة الحصار الإسرائيلى والضغط الدولى. وما يزيد من خطورة هذه الإحتمالات، أنها تأتى على خلفية الآثار المتراكمة التى نجحت إسرائيل فى إرسائها على الواقع الجغرافى والديمغرافى فى الأراضى الفلسطينية المحتلة عبر نشاطها الإستيطانى وتشييد الجدار العازل، الأمر الذى يخلق وضعاً شديد الصعوبة بالنسبة لمستقبل الدولة الفلسطينية.

هذه العوامل مجتمعة تضع المصالح المصرية أمام حقيقة لا بد من الوقوف أمام تداعياتها بقدر من الوضوح، وهى أن بقاء الوضع على ما هو عليه يهدد بإنهيار صيغة التسوية القائمة على دولتين متجاورتين – فلسطين وإسرائيل – بما يترتب على ذلك من تداعيات قد تؤجل تحقيق التسوية التاريخية التى تسعى اليها مصر إلى

لا بد من تحرك ثابت ومتواصل لتدعيم بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية

أجيال قادمة، بحكم عدم وجود صيغة بديلة يمكن أن تستند إليها هذه التسوية. ولعل وضوح هذه الحقائق بكل ما تحمله من دلالات على مصالح الأمن القومى لمصر، هو الذى يدفع إلى ضرورة إعادة صياغة الدور المصرى سعياً لإحياء مسار التسوية من جديد، أو على الأقل إحتواء الأضرار الناتجة عن جموده فى أضيق الحدود. وقد يتجسد هذا الدور فى شكل تحرك نشط ومتواصل على محورين متلازمين: الأول يتمثل فى إعادة تأهيل البنية السياسية الفلسطينية، منعاً لتفاقم حالة التصدع الذى تعانى منه، وبحيث تكون مهيأة للإنخراط فى عملية التسوية من جديد عند إستئنافها.

ومن الواضح أن الدور المصرى بدأ يتكيف بالفعل على هذا الأساس، فمنذ إندلاع الإنتفاضة الثانية عام ٢٠٠٠ تحركت مصر بقوة على الساحة الداخلية الفلسطينية سعياً لبلورة حد أدنى من التوافق بين الفصائل الفلسطينية المختلفة، ومساعدة السلطة الفلسطينية علي ترتيب البيت الفلسطينى من الداخل عبر سلسلة من الحوارات بين القوى والتيارات الفلسطينية المختلفة تحت رعاية مصر. ويتمثل الهدف من هذا التحرك فى بلورة توافق داخلي بين كافة الفصائل الفلسطينية حول أولويات المرحلة المقبلة وآليات العمل الفلسطيني، وبصفة خاصة علي صعيد التفاوض مع إسرائيل واستتباب الأمن في الأراضي الفلسطينية وترتيب البيت الفلسطيني الداخلي. ويتكامل مع هذا التحرك جهد مساند لتدعيم بناء الدولة الفلسطينية سياسياً وإقتصادياً وأمنياً، وهو جهد لا يجب أن يخضع لتقلبات مسيرة التسوية، بل يتعين أن يرتكز على تحرك ثابت على المدى الطويل لبناء القدرات الذاتية الفلسطينية.

فقد أصبح مفهوماً لكل الأطراف ذات العلاقة بها أن المسألة ليست مجرد قيام دولة فلسطينية، بل قيام دولة مستقلة ذات مقومات تضمن لها الحياة بصورة طبيعية مثل سائر الدول. فقيام دولة ضعيفة محاصرة

مجزأة لن يحل المشكلة، وإنما سيؤدى إلى تفاقم الأوضاع فى المنطقة.

أما المحور الثانى فيستند إلى تحرك لا يقل أهمية على الصعيد الدبلوماسى تتجاوز أهدافه إحياء المسار التفاوضى، ليستهدف محاولة خلق توافق دولى وإقليمى حول صيغة التسوية التى تحكم قضايا الوضع الدائم - القدس، اللاجئين، الحدود، المياه، المستوطنات - والتى طالما كانت الأكثر صعوبة وحساسية على مدار مراحل التفاوض المختلفة منذ بداية المسار التفاوضى الفلسطينى عبر إتفاق أوسلو.

أهمية هذا التحرك تتمثل فى أنه ينتقل بالدور المصرى من دور الوسيط الذى كان له إسهام حيوى فى دفع جولات التفاوض السابقة بين الجانبين الفلسطينى والإسرائيلى، إلى دور أكثر تدخلاً فى العملية التفاوضية. وهنا يتعين التوضيح أن الهدف من ذلك ليس مصادرة القرار التفاوضى الفلسطينى، وإنما بلورة توافق عربى ودولى حول ملامح التسوية النهائية التى تجسدت فى صيغ وأشكال مختلفة، وحظيت بالفعل بإتفاق ضمنى بين الطرفين خلال مراحل التفاوض السابقة.

هذه الصيغ تمثل فى مجملها مرجعية متكاملة لمضمون الحل على المسار الفلسطينى، وتتمحور حول الأفكار التى طرحت فى إطار المفاوضات التى استضافتها مصر في طابا في يناير ٢٠٠١ والتي اقتربت من الإتفاق على شكل ومضمون التسوية للقضايا التي تعذر حلها في قمة "كامب ديفيد" الثانية التي انعقدت في يوليو ٢٠٠٠ والتي تم خلالها ولأول مرة فتح قضايا التسوية النهائية. وقد مهدت هذه التجربة لتوصل الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي عبر مفاوضات غير رسمية إلى وثيقة جنيف، وهي مسودة متكاملة وقع عليها الجانبين في ١٢ أكتوبر ٢٠٠٣. تمثل الصيغة الأكثر تقدماً والأكثر تفصيلاً لقضايا الوضع الدائم.

وإذا كانت هذه المفاوضات قد تجاوزت مجرد الصياغات العامة لتطرح تصوراً تفصيلياً لأسس التسوية، فقد جاءت مبادرة السلام العربية التى تبنتها القمة العربية فى بيروت فى ٢٨ مارس ٢٠٠٢ لتمثل محطة هامة فى تحديد شكل علاقات السلام بين العالم العربى وإسرائيل فى حالة

لا بد من اعادة صياغة الدور المصرى لكى يتعامل مع التحديات البالغة التى تواجه مسار التسوية

تحقيق التسوية التاريخية بين الطرفين. فقد حددت المبادرة بوضوح شروط السلام العادل والشامل مع إسرائيل، بإعتباره يمثل خياراً إستراتيجياً عربياً، وذلك فى مقابل قيام "علاقات طبيعية" مع إسرائيل. حيث طالبت المبادرة بضرورة إنسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ تنفيذاً لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام، والتوصل إلي حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يتفق عليه بين الطرفين وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤. كما جاءت المبادرة لتطالب بضرورة قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ الرابع من يونيو ١٩٦٧ في الضفة الغربية وقطاع غزة وتكون عاصمتها القدس، مؤكدةً أن الدول العربية تقوم عندئذ باعتبار النزاع العربي الاسرائيلى منتهياً وتدخل في اتفاقية سلام بينها وبين إسرائيل مع تحقيق الأمن لجميع دول المنطقة وإنشاء علاقات طبيعية مع إسرائيل في إطار السلام الشامل، وفقاً لنص المبادرة.

هذه الصيغ تمثل فى مجملها المرجعية التى يمكن الإستناد إليها لتحرك دبلوماسى مكثف لإعادة إحياء التسوية السلمية على أسس جديدة، تتجاوز المنهج التفاوضى القائم على مرحلية عملية التسوية، لتستهدف التفاوض مباشرةً على الوضع الدائم للأراضى الفلسطينية، بتوافق عربى ودولى حول شكل ومضمون التسوية النهائية، من أجل إنهاء النزاع العربى الإسرائيلى.

وعلى هذا النحو، يمكن إعادة صياغة الدور المصرى ليتعامل مع التحديات البالغة التى تواجه مسار التسوية. والواقع أن هذا التصور لدور مصر إزاء مسيرة السلام، إنما ينطلق من فرضية أساسية بأن تحقيق التسوية الشاملة لا يعتبر مصلحة فلسطينية فحسب، بل يعد أيضاً قضية شديدة الإرتباط بمصالح الأمن القومى المصرى، وكذلك المصالح العربية.

الجدل الذى أحدثته الدعوات الخارجية المطالبة بضرورة الإصلاح الديمقراطى فى الشرق الأوسط لا يجب أن تنتقص من الأولوية القصوى لقضية الإصلاح العربى

٢ - إعادة صياغة أسس العمل العربى

يطرح الظرف الإقليمى الراهن تحدياً بالغاً لمستقبل العمل العربى، وهو تحدى لا خلاف على ضرورة مواجهته بإرادة سياسية قوية، ولكن فى ذات الوقت برؤية متجددة تستطيع إعادة صياغة ركائزه الأساسية. فإذا كانت مصر تطمح إلى شرق أوسط يكون العالم العربى نواته، فإن هذا الهدف لا يتحقق بمعزل عن تصور يتسم بقدر من المكاشفة من أجل الخروج برؤية واضحة تعيد ترميم البنيان المؤسسى للعمل العربى المشترك، فى نفس الوقت الذى تقتحم فيه تحديات الإصلاح، التى يتعين أن تكون فى قلب هذه الرؤية.

■ تحدى الإصلاح العربى بين أولويات الداخل وضغوط الخارج

شهد العالم العربي في العقـود الأخيـرة تغيرات جذرية سياسية واقتصادية واجتماعية، ارتبطت لدى الغرب بنظرة شرق أوسطية أحادية ربطت قسراً بين خصائص المنطقة وهويتها الدينية الإسلامية الغالبة وبين ما سمى بالإرهاب. وارتكز هذا التوجـه الجديد على المطـالبة بما سمى الإصلاح الشامل - سياسـياً واقتصادياً واجتماعياً - وتعاقبت المؤتمرات المختلفة بعد الحـادى عشـر من سبتمـبر ٢٠٠١ لتعيد النظر فى علاقة العالم مع العالم العربى، وهو الذي يبدو مرادفاً في كثير من الأحيان للشرق الأوسط. وقد صاحب هذا التوجه من قبل الولايات المتحدة والدول الصناعية الكبرى محاولات لتوسيع مفهوم الشرق الأوسط لضم دول غير عربية هي بالتحديد تركيا وإسرائيل وإيران وأفغانستان وباكستان، لتطرح الكثير من الإشكاليات السياسـية والفكرية، هذا فضـلاً عن محاولاتها لتغيير أولويات المنطقة العربية من تسوية القضية الفلسطينية إلى الإصلاح الاجتماعى والسياسى.

ان مستقبل عمليـة الإصلاح العربى تطرح تساؤلاً هاماً حول إمكانية إيجاد الإطار المؤسسى الملائم لها

وقد تعاملت مصر بشكل حاسم ومتوازن فى نفس الوقت مع رفع قضية الإصلاح إلي صدارة جدول الأعمال العالمي عموما، والغربي خصوصاً، والأمريكي بصفة أخص، وذلك من خلال موقف واضح وحاسم، يؤكد ان الإصلاح لا بد وأن ينبع من إرادة وطنية وليس من طروحات خارجية. هذا فى نفس الوقت الذى أكدت فيه مصـر عدم وجـود تعارض بين مسار الإصلاح الذى تنتهجه وبين الدخـول فى شراكة بناءة مع الأطراف والقوى الدولية الفاعـلة لتحقيق أهداف التنمية فى الداخل، وذلك إستـناداً إلى مبادئ الندية والإحترام المتبادل. كما إستندت مصر فى كل ذلك إلى موقف حازم برفض كافة صيغ الشرق أوسطية لما تحمله من محاولات واضـحة لإذابة الهوية العـربية وإطار العمل العربى المشترك فى إطار إقليمى أوسع.

غير أن الجـدل الذى أحدثته الدعوات الخارجية المطالبة بضرورة الإصلاح الديمقراطى فى الشـرق الأوسـط، وما صاحبها من توتر فى علاقة القـوى الكبرى بالمنطـقة، لا يجب أن ينتقص من الأولوية القصوى لقضـية الإصـلاح العربى، إذا كان للنظام العربى أن يضمن لنفـسه مكاناً فى مستقبل النظام الإقليمى الذى بدأت تتحدد معالمه. فالإصلاح ينبغى أن يكون أولوية عربية قبل أن يكون مطلباً دولياً، الأمر الذى يحتم صياغة مسار واضح ومحدد للإصلاح العربى ينبع من إرادة الدول العربية ومصالح شعوبها.

وبطبيعـة الحال فإن هذا المسار لا بد أن يراعى تفاوت مستوى التطور السياسى والاجتماعى بين مجتمع وآخر، الأمر الذى يتعذر معه الحديث عن تصور أو خطة موحدة، وتطبيقا بالكيفية نفسها يصلح لكل الحالات. وفى المقابل يمكن الحديث عن هدف عام للإصلاح يتمثل فى تهيـئة الظروف القانونية والسياسية التي تتيح للشعوب التعبير عن نفسها بحرية ودون تدخل من أحد، وإطلاق طاقاتها والمشاركة الفاعلة في إدارة شئونها واختيار حكومـاتها.

إصلاح مؤسسة الجامعة لم يعد ترفاً سياسياً أو فكريا

وإبداء الرأى فى السياسات التي تمس حياتها دون تمييز بين مواطنيها علي أساس من الدين أو الطائفة أو العرق أو الجنس.

من هذا المنطلق تتمثل الإشكالية التى يتعين التعامل معها فى كيفية عزل هذا المسار عن الأبعاد الخارجية المؤثرة عليه، ليس بمنطق تحييد الضغوط الخارجية، وإنما للحيلولة دون ان تتحول ردود الفعل الشعبية والسياسية الرافضة للتدخل الخارجى بحجة الإصلاح إلى دعوات لرفض فكرة الإصلاح ذاته، والتنصل من تحدياته بذريعة أنه مفروض من الخارج.

وقد إتخذت الدول العربية خطوات هامة لوضع أسس لهذا المسار ومرجعيته، تمثلت فى مبادرة قمة تونس فى مايو ٢٠٠٤ التى أقرت ضرورة المضى فى عملية التحديث والإصلاح وإرساء قواعد الديمقراطية، وتعزيز دور الشعوب العربية بكل فئاتها فى العملية السياسية. كما أن وثيقة الأسكندرية التى تم إقرارها فى مؤتمر الإصلاح العربى بمكتبة الأسكندرية فى ذات الشهر وما تضمنته من رؤى طموحة لمحاور الإصلاح الشامل، جاءت لتؤكد محورية دور المجتمع المدنى العربى فى مسيرة الإصلاح

غير أن مستقبل عملية الإصلاح العربى تطرح تساؤلاً هاماً حول إمكانية إيجاد الإطار المؤسسى الملائم لها، وهو ما سبق أن طرحته مصر فى شكل مبادرة تقدمت بها إلى قمة تونس لخلق آلية عربية يكون هدفها تقديم المشورة والدعم الفنى لخطوات الإصلاح التى تتخذها الدول العربية، وإيجاد صيغة سياسية للتحاور مع العالم الخارجى حول ما يمكن أن يقدمه من دعم لهذه الخطوات. والجدير بالإشارة أنه رغم مساندة عدد من القادة العرب لهذا الإقتراح، فإنه لم يحصل على الإجماع المطلوب. وقد يقتضى الأمر بدء حوار جاد حول كيفية وضع هذا الإقتراح أو غيره موضع التطبيق لكى يكتسب مسار الإصلاح العربى الزخم المطلوب ويضع قضية الإصلاح فى صدارة أولويات العمل العربى.

■ الإصلاح المؤسسي العربى

لا يقتصر الإصلاح العربى المنشود على تطوير المجتمعات العربية وفقا لرؤية كل مجتمع فحسب، بل يمتد أيضا إلى الإطار المؤسسى للنظام العربى، أى الجامعة العربية، والتى يعد إصلاحها عملية حيوية لا غنى عنها لكي يستعيد النظام الإقليمي العربي حيويته. فإذا كانت محاولات التطوير الجزئي التي قُدمت في مناسبات سابقة قد واجهت معارضة من قطر عربى أو أكثر، فإن البيئة العربية التي تبلورت فى ظل التطورات الإقليمية المتلاحقة تؤكد أن إصلاح مؤسسة الجامعة لم يعد ترفاً سياسياً أو فكرياً، بل هو ضرورة ملحة تفرضها المتغيرات، بما في ذلك خبرة التعاون العربى نفسها طوال النصف قرن الماضية، والتي كشفت عن حدود دنيا للفوائد التى يمكن أن تجنيها الدول العربية فى حال استمر الوضع الراهن للجامعة. من هذا المنطلق فإن محاولات إصلاح الجامعة بصورة جزئية لم تعد مناسبة لضرورات العصر المقبل، ولطبيعة التحديات التي يواجهها العرب جميعاً.

ومن هنا فإن الحاجة إلي عملية إصلاح شاملة تبدو هي الخيار الأمثل والذي لا غني عنه، وبما يتطلب الخوض في مراجعة ميثاق الجامعة بروح من المسئولية والتضامن العربى، وأن يعاد النظر جذريا في كثير من مبادئ الميثاق التي ثبت عدم ملاءمتها لنمو العلاقات العربية / العربية فى ظل العولمة وتحدياتها المختلفة. ولذلك فإن إعمال نظام التصويت الجديد الذى تم إقراره مؤخراً ويجعل من قاعدة الأغلبية هى الأساس لاتخاذ القرارات يعد مدخلاً مناسباً لإخراج الجامعة من كبواتها المتعددة. كما أن ربط الجامعة العربية بمؤسسات المجتمع المدني العربية صار مطلباً لا يمكن الوقوف أمامه أو تجاهلها فقوة أى نظام إقليمي باتت مرهونة بمدى الدعم والمساندة وآليات المشاركة المتوافرة لمنظمات المجتمع المدنى.

وبناءً عليه، فإن الإصلاح المطلوب للجامعة العربية لن تكتمل عناصره إلا بعدد من الإسهامات الكبرى التي تجعل مجمل منظومة التفاعلات العربية في حالة نشطة وقادرة على العطاء، ومن هنا فإن تشكيل منتدى أمنى عربى لمن يرغب من البلدان العربية، يمكن أن يمثل خطوة كبرى

إن معالجة القضايا والتحديات الأمنية وفق منظور عربى جماعى يمثل ولا شك خطوة مهمة فى إطار إصلاح النظام العربى

على طريق تبادل المفاهيم الأمنية المستحدثة وتعميق الفهم الجماعى للقضايا الأمنية التى تواجه المنطقة العربية، وبما يسهم لاحقا فى تسهيل بناء نظام أمن عربي يعالج الاختلالات الأمنية العربية الجماعية.

ومن هذا المنطلق فإن معالجة القضايا والتحديات الأمنية وفق منظور عربى جماعى يمثل ولا شك خطوة مهمة فى إطار إصلاح النظام العربى، جنباً إلي جنب مع إنشاء محكمة عدل عربية وتفعيل منظومة التكامل الاقتصادي العربي، وسرعة إقامة السوق العربية الحرة المشتركة والتحرير الكامل للسلع، تمثل جميعها بنوداً هامة في عملية الإصلاح الشاملة للنظام العربي لا يغنى أى منها عن الآخر. فلقد مضي زمن الإصلاحات الجزئية، والتي لم تعد تجدى في احتواء هذا الكم الهائل والمتراكم من التحديات القديمة أو المستحدثة، وأيضا الماثلة فى الأفق القريب.

■ نحو تطوير الفكر القومى العربى

إن حركة إصلاح عربية لن يستقيم عودها أو تحقق مراميها إلا إذا رافقتها عملية إصلاح فكرية واعية بظروف العصر ومتطلباته. من هنا فإن حركة نقد ذاتي عربية للفكر القومى، تستكشف أوجه القصور وعناصر الجمود تبدو مسألة ملحة. وهنا يتعين التفرقة بين مقاصد هذا الفكر النبيلة التى لا غنى عنها، وقوامها الاقتراب الطوعى من بناء الوحدة العربية الشاملة، وبين آليات التطبيق التى وظفت فى نصف القرن الماضى، والمنطلقات النظرية لهذا الفكر التى تبلورت فى ظل ظروف تاريخية معينة لها خصوصيتها، وكانت تميل ناحية منظور الصراع مع الآخر غير العربى فى الإقليم الأوسع، وترى أن حلم الوحدة يمكن أن يتحقق بقرارات فوقية من قبل الحكومات وليس عبر العمل المؤسسى المنضبط الذى يستند إلى ترابط

ما من شك ان التحول فى السياسة الأمريكية ساهم فى تفاقم العديد من التحديات التى تواجه المنطقة

المصالح بين المجتمعات. وربما جاز كل ذلك فى ظل ظروف تاريخية معينة كان قوامها التحرر الوطنى من الاستعمار وإذكاء روح التميز والتأكيد على الهوية واستدعاء مكوناتها التاريخية واللغوية والمكانية والدينية.

إن الأمر فى ظل مرحلة تأكد فيها الاستقلال العربى وترسخت فيها السيادة وبرز فيها التميز الحضارى، يتطلب نظرة جديدة تراعى هذه الخصائص الذاتية من ناحية، كما تراعى أيضا حالة العالم من ناحية أخرى، وهو الذى يعيش فى ظل عولمة وتبادل مصالح وتداخل بين الأسواق وتشابك متزايد بين المجتمعات وتواصل دائم يصعب الفكاك منه. من هنا فإن الهدف هو إجراء مراجعة صادقة لمضامين الفكر القومى العربى بهدف الخروج برؤية جديدة للمفاهيم الفكرية والسياسية لهذا الفكر، ليكون قادراً على التعامل مع المستجدات المعاصرة التى فرضها واقع العولمة، وتدويل مسارات الحركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى لا مفر من تأثيرها على آليات العمل العربى المشترك، بغرض تطويعها لخدمة أهداف التكامل العربى فى المدى القريب، والوحدة العربية الطوعية فى المدى الأبعد.

٣ - إدارة العلاقة مع الولايات المتحدة

جاء التحول الذى طرأ على التوجه الأمريكى تجاه الشرق الأوسط، وعلى مسار السياسة الخارجية الأمريكية بوجه عام عقب أحداث الحادى عشر من سبتمبر، ليمثل منعطفاً هاماً بالنسبة للتوجهات الأمريكية تجاه المنطقة وقضاياها. وما من شك أن هذا التحول قد ساهم فى تفاقم العديد من التحديات التى تواجه المنطقة، سواء كان ذلك بالنسبة لجمود عملية السلام، أو تبدل أجندة العمل الدولى تجاه المنطقة بإعلاء هدف الإصلاح على حساب الاهتمام بالقضية الفلسطينية، أو بطبيعة الحال الأزمة فى العراق نتيجةً للغزو الأمريكى عام ٢٠٠٣.

برزت الولايات المتحدة - ومعها الإتحاد الاوروبى - لتشكل دائرة حيوية للسياسة الخارجية المصرية، حيث تعد الولايات المتحدة ثانى أكبر شريك تجارى لمصر بعد الإتحاد الأوروبى، كما تعد ثانى أكبر مستثمر أجنبى فى الإقتصاد المصرى

تواكب مع ذلك تغير فى منظور مصر تجاه العلاقة مع الولايات المتحدة، خاصةً فى ظل سعى مصر الحثيث لتحريك قضايا إقليمية عديدة، وعلى رأسها عملية السلام، على نحو يخدم السلام والإستقرار فى المنطقة، وهو ما لم يتوافق فى بعض الأحيان مع التوجهات الأمريكية بشأنها.

ولكى تتضح أبعاد هذا التحول فى السياسة الأمريكية على المصالح المصرية يتعين أولاً إرجاعه إلى أصوله السياسية والفكرية. إذ أن إعادة صياغة الرؤية الأمريكية تجاه المنطقة نابع أساساً من منظور أيديولوجى إرتبط بتنامى نفوذ تيارات سياسية وفكرية محافظة داخل الساحة السياسية الأمريكية -أى أنه ناتج عن توازنات سياسية داخلية تخضع للتغيير بحكم حالة السيولة والديناميكية التى تتسم بها السياسية الداخلية الأمريكية- ويقود ذلك إلى استنتاجين رئيسيين فيما يتعلق بمستقبل العلاقة مع الولايات المتحدة: الأول أنه سيكون من الخطأ صياغة الإستراتيجية المصرية على فرضية أن الظرف الراهن الذى يحكم التوجه الأمريكى نحو المنطقة يمثل حالة دائمة لن تتغير. والثانى أن تشابك المصالح مع الولايات المتحدة وتأثرها بتطورات السياسة الداخلية الأمريكية يحتم حضوراً مصرياً قوياً على الساحة الأمريكية، وهو تواجد يتجاوز بكثير مجرد التعامل الرسمى مع الإدارات الأمريكية المتعاقبة.

وفى ضوء هذه المعطيات مجتمعة يمكن صياغة إستراتيجية لإدارة العلاقة مع الولايات المتحدة تقوم على مستويين: المستوى الأول يرتبط بالبعد الإقليمى لهذه العلاقة، وهنا يجب أن يرتكز الهدف على محاولة توجيه مسار السياسة الخارجية الأمريكية على نحو يخدم التعامل الإيجابى مع التحديات التى تواجه المنطقة، ومن ثم

جاء تفاقم الأزمة فى العراق ليجسد بوضوح فشل المنظور الذى حكم السياسة الأمريكية تجاه المنطقة

مصالح الأمن القومى المصرى. وتبرز أهمية هذا التحرك فى ضوء إستنتاج رئيسى، وهو أن التحديات الكبرى التى تواجه المنطقة دون استثناء، يصعب تصور التعامل معها بمعزل عن دور أمريكى بارز، سواء كان ذلك فيما يتعلق بإعادة عملية السلام إلى مسارها، أو إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل، أو إعادة تأهيل العراق ليعود طرفاً فاعلاً فى النظام العربى.

أما المستوى الثانى فى إدارة العلاقة مع الولايات المتحدة فيتمثل فى الأهمية المتزايدة التى تحتلها شبكة العلاقات الإقتصادية مع الولايات المتحدة لتحقيق أهداف التنمية فى الداخل. فقد برزت الولايات المتحدة - ومعها الإتحاد الاوروبى - لتشكل دائرة حيوية للسياسة الخارجية المصرية، حيث تعد الولايات المتحدة ثانى أكبر شريك تجارى لمصر بعد الإتحاد الأوروبى، كما تعد ثانى أكبر مستثمر أجنبى فى الإقتصاد المصرى. ويكفى مجرد الإشارة السريعة لمؤشرات التجارة الخارجية للتدليل على أهمية هذه الدائرة بالنسبة للمصالح المصرية. فقد ارتفعت قيمة الصادرات الى دول الإتحاد الأوروبى بنحو ٤٥٪ لتصل إلى حوالى ٥،١ مليار دولار فى العام الحالى، فى ذات الوقت الذى زادت فيه الصادرات المصرية إلى السوق الأمريكية بنسبة ٢٥٪ مقارنة بالعام السابق لتصل الى ٦،٤ مليار دولار. هذه الحقائق تفرض بعداً جديداً فى علاقات مصر مع الدائرة الأمريكية - الأوروبية تحديداً، ومع القوى الصناعية الكبرى بوجه عام، الأمر الذى يتطلب إدارة مختلفة لمسار هذه العلاقات، والسعى لتعظيم الإستفادة منها.

ومن ثم يصبح التحدى الرئيسى للسياسة فى هذا الصدد كيفية إدارة العلاقة المصرية الأمريكية على المستوى الإستراتيجى على نحو يؤدى إلى التناغم بين هذين المستويين لهذه العلاقة، بحيث تتكامل فى بعدها الإقليمى-الإستراتيجى مع بعدها الإقتصادى-التجارى، أو على أقل تقدير إبقاء التناقض بينهما فى حدود معقولة.

٤ - صيانة وحدة العراق وعروبته:

يطرح الوضع الراهن في العراق تحديات سياسية وفكرية وعملية بالغة علي جميع بلدان المنطقة. ذلك لأن العراق المأزوم يشكل بؤرة للتوتر ومجالا خصبا لشيوع الإرهاب في جواره الإقليمي. ومن هنا فإن المخاض السياسي والاجتماعي الصعب الذى يعيشه العراق الآن يتطلب تحركاً فاعلاً لمحاولة إحتواء تداعيات الوضع الداخلى المعقد الذى يمر به.

وجاء تفاقم الوضع فى العراق ليجسد بوضوح فشل المنظور الذى حكم السياسة الأمريكية تجاه المنطقة. فبالرغم من أن الدوافع الرئيسية المعلنة لغزو العراق ارتكزت على هدف القضاء على أسلحة الدمار الشامل ونشر قيم الديمقراطية والحرية في العراق، وإعادة بنائه ليكون من وجهة النظر الأمريكية منصة تغيير سياسي في المنطقة العربية، فإن الحصيلة العملية لهذا الغزو بعد ثلاثة أعوام تصب فى نتائج عكسية وشديدة السلبية. فالعراق تحت الاحتلال، وبالرغم من التطور الجارى فى العملية السياسية، فإنه لا يعد نموذجا مبشرا لا فى الجانب الأمنى ولا فى الجانب السياسى. فالاحتلال لم يمنع التدخلات الخارجية واسعة المدى فى الشأن العراقى خاصةً من جانب دول إقليمية مجاورة وعلي أساس طائفي، وأدي إلي توريط العراقيين أنفسهم فى معارك طائفية وتكفيرية لم يكن ممكنا حدوثها فى ظل النظام السابق، كما لم يحل دون زيادة نفوذ قوى إقليمية فى العراق بشكل يضر بالوحدة الوطنية العراقية ذاتها. ولم يستطع أن يجعل من العراق نقطة جذب ديمقراطية كما كانت تقول الدعاية الأمريكية السابقة. ولعل أخطر تأثيرات ما يجرى فى العراق، تلك التأثيرات المرجح حدوثها فى عدد من دول الجوار، حيث تبرز النزاعات الطائفية والمطالب الفئوية بما يمثله ذلك من تهديد للوحدة الوطنية فى تلك البلدان.

من هنا بات من الواضح أن مستقبل العراق كوحدة إقليمية يواجه بالفعل خطر الإنقسام، وربما تكون صيغة الفيدرالية التى أقرها الدستور العراقى الجديد مجرد خطوة نحو تكريس التقسيم بعد فترة من الزمن، وليس كما يدعى البعض خطوة نحو إعادة البناء السياسى فى العراق.

ويأتى هذا الإتجاه المتنامى نحو تدهور الوضع الأمنى بالتوازى مع اتجاه مماثل لا يقل خطورة نحو بزوغ نزعة طائفية باتت تطغى على مجريات العملية السياسية فى العراق، بالتوازى مع تفاقم مشكلة الميليشيات المسلحة التى تتشكل على أساس طائفى، وذلك فى ظل ضعف الدولة المركزية ومصاعب تعزيز قدرات المؤسسات الخدمية والإعمار، وكيفية إدارة مستقبل العلاقة مع الاحتلال الأمريكى البريطانى.

وإزاء هذا الوضع المتفاقم، إرتكز التحرك المصرى على محاولة بلورة توافق عربي جماعي تجاه التطورات علي الساحة العراقية، إستند إلى مجموعة من المبادئ الأساسية تم التعبير عنها صراحة فى عدد من الاجتماعات الوزارية العربية وفى مؤتمرات القمة العربية، وآخرها قمة الخرطوم في مارس ٢٠٠٦. ومن أهم تلك المبادىء الالتزام بوحدة وسيادة العراق واستقلاله وعدم التدخل في شئونه الداخلية واحترام إرادة الشعب العراقى وخياراته في تقرير مستقبله بنفسه، وإبداء التخوف من زيادة نفوذ القوى الإقليمية فى الشأن العراقى بما يعرض هويته أو وحدته الوطنية للخطر، والتمسك بالعملية السياسية الشاملة ونبذ العنف؛ وتأكيد الدور العربي فى أى مشاورات حول مستقبل العراق، ودعم الدور الذى تقوم به الجامعة العربية لتحقيق الوفاق الوطنى العراقى؛ وتأكيد أهمية المساهمة الفعالة في إعادة إعمار العراق وإلغاء ديونه لتمكين اقتصاده من النهوض، ودعوة جميع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والصناديق والمؤسسات المالية العربية إلى الإسراع فى تقديم الدعم والمساعدة فى هذا الصدد.

وكان هذا التوافق العربي نقطة الانطلاق لتحرك عربى أوسع لمحاولة احتواء الأزمة التي يمر بها العراق، تجسد في عقد مؤتمر الوفاق العراقي في مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة في نوفمبر ٢٠٠٥ والذى افتتحه الرئيس مبارك بهدف جمع ممثلين عن كافة الأطياف السياسية ومختلف التيارات الدينية والعرقية بالعراق لبحث عدد من القضايا الخلافية الأساسية العراقية. وجاءت نتائج مؤتمر الوفاق لتضع أساساً جيداً لبلورة التوافق المطلوب بين مختلف القوي والأطراف العراقية حول مستقبل العراق والتعامل مع التحديات التي تواجهه.

ضرورة صياغة تحرك عربى قادر على توجيه مسار التطورات على الساحة العراقية

غير أن الطرف العربى لم ينجح فى ترجمة هذا التحرك إلى نفوذ حقيقى قادر على توجيه مجريات الأمـور على الساحة العراقية. فقد عاب الأداء العربى منذ بداية الأزمة أنه إفتقد أدوات التأثير الفاعلة، وعجز عن فتح وخـلق قنوات للتواصل مع الأطراف العراقية الرئيسية. فالغياب العربى عن الساحة العراقية، والتأخر الملحوظ فى التعامل مع تداعيات الوضع فى العراق، يمثل بلا شك نقطة ضعف شديدة فى تعامل النظام العربى مع قضية العراق، كانت نتيجتها بقاء تطورات الوضع العراقى بعيدة عن أى تأثير عربى حقيقى، بما أفسح المجال لقيام أطراف إقلـيمية غير عربية بملء الفراغ الناتج على الساحة العراقية، وهو ما قد يكون له تداعياته البالغة على مستقبل العراق وهويته السياسية وتوجهاته الإقليمية.

ويطرح ذلك أهمية صياغة تحرك عربى أكثر فعالية، يستند إلى تعبئة الإمكانات العربية سياسياً وإقتصادياً ومعنوياً من أجل ضمان تواجد عربى حقيقى قادر على توجيه مسـار التطورات على الساحة العراقية، على أن يتواكب ذلك مع تحـرك مماثـل تجـاه دول الجـوار، والتى يعد تعـاونها سياسياً وأمنياً شرطاً لازماً لسرعة بناء العراق الجديد.

٥ - نحـو منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، ومستقبل ترتيبات الامن فى المنطقة

إذا كان الاستقرار الإقليمي يعد شرطاً ضرورياً لنمو وازدهار المنطقة العربية والشرق أوسطية علي السواء، فإن ذلـك لا بد وأن يستند الى ترتيبات أمنية تحقق الأمن المشترك والمتوازن لكل الأطراف. من هنا جاءت مبادرة مصر الـتى اطلقها الرئيس مبارك فى بداية التسعينات بانشاء منطـقة خالية من كل أسلحة الدمار الشامل فى الشرق الاوسـط، حرصا على تشكيل حالة أمنية تتسم بالاستقرار وتحول دون تفجر النزاعات. فخيار إنشاء مثل هذه المنطقة يمثل هدفا

تمثل إسرائيل حالة فريدة فى اطار نظام منع الإنتشار النووى فبالإضافة إلى رفضها الإنضمام إلى معاهـدة منع الإنتشار النووى، فهى تعتـبر الدولـة الوحيـدة فى العالـم التى ليسـت طـرفاً كامـلاً فـى أى من المعاهدات الأخرى المعنية بأسلحة الدمار الشامل

سامياً، باعتبار أنها سوف تمثل قمة الترتيبات الأمنية الجماعية بين دول الإقليم، وتكون تعبيراً عن وصول المنطقة إلى مرحلة التسويات التاريخية للصراعات الممتدة في داخله.

ويؤمن الحزب بأن مثل هذه المنطقة ستعد مدخلا لا غنى عنه لإقامة حالة استقرار إقليمي ممتدة تستفيد منها كل الدول بلا استثناء، وإقامة حالة من التوازن الأمنى المتين بين كل أطراف الإقليم، والقائمة على عنصرى الطوعية والثقة المتبادلة، والالتزام بالمعاهدات الدولية المختلفة الخاصة بأسلحة الدمار الشامل، وعلى رأسها معـاهدة منع الانتشار النووي.

ولا شك أن هذه المبـادرة تكـتسب اهمية خاصة فى ظل التطورات الامنية المقلقة التى تشـهدها المنطـقة. فبقاء البرنامـج النووى الاسرائيلى خارج نطاق المراقبة الدولية طوال فترة الاربعين عاماً الماضية من شأنه ان يقود المنطقة تدريجياً نحو وضع أمنى قائم على تعددية اقطـابه النووية، فى ظل سعى دول غير اسرائيل لامتلاك السلاح النووى، بما يحمله ذلك من مخاطر إشعال سباق تسلح خطير وتداعيات ذلك على المنطقة سياسياً وامنياً، فضلاً عن استنزاف موارده لأغراض تتعارض مع أهداف التنمية الشاملة.

ومما يزيد من أهمية هذا الهـدف هو أن غياب التحرك لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل فى الشرق الأوسط أصبح يمثل ثغرة خطيرة فى نظام منع الإنتشار النووى، وذلك فى ضوء حقيقتين: الأولى تتمثل فى الوضع الإستثنائى الفريد الذى تمثـله إسرائيل فى إطـار هذا

الهدف الأساسى فى التعامل مع إيران يجب أن يتمثل فى محاولة توجيه الدور الإيرانى ليكون عامل إستقرار بدلاً من ان يكون مصدراً للتوتر

النظام، فبالإضافة إلى رفضها الانضـــمام إلى معاهدة منع الإنتشار النووى، فهى تعتبر الدولة الوحيدة فى العالم التى ليست طرفاً كاملاً فى أى من المعاهدات الأخـــرى المعنية بأسلحة الدمار الشامل. أما الحقـــيقة الثانية فترتبط بوضع منطقة الشرق الأوســـط ككل فى إطار المنظومة الدولية لمنع الإنتشار، حيث كان هدف إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل عنصراً هامـــاً ضمن قرار التمديد اللانهائى لمعاهدة منع إنتشار الأسلحة النووية عام ١٩٩٥، بما يعنى أن مصداقية المعاهدة باتت مرتبطة بشكل وثيق بهذه القضية. ومن ثم فإن غيـــاب التحرك نحو هذا الهدف، بل ومحاولة الإلتفاف عليه من قبل بعض الأطراف الدولية وعلى رأسها الولايات المتحدة، يعد تقويضاً لمصداقية الجهود الدولية الســـاعية لدفع قضايا نزع السلاح ومنع الإنتشار بوجه عام، ولمصداقية معاهدة منع الإنتشار النووى بصفة خاصة.

٦ - تحول الدور الإيرانى وضبط التوازنات الأمنية فى المنطقة

جاءت التطورات الأخيرة التى مرت بها المنطقة لتضفى على الدور الإيرانى بعداً جديداً إستند أساساً إلى عاملين أساسيين: الأول يتمـــثل فى تطورات الوضع فى العراق، فقد وفر الغزو الأمريكى-البريطـــانى للعـــراق مكسباً إستراتيجياً هاماً لإيران تمثل فى الإطاحة بنظام صدام حسين الذى كان يعد المنافس الرئيسى للدور الإيـــرانى فى موازين القوى الإقليمية بمنطقة الخليج. ومنـــذ ذلك الحين نجحت إيران فى توظيف علاقاتها التاريخية بالقوى الشيعية العراقية، فضلاً عن الإستفادة من الحدود الممتدة بين البلدين، واعتماد القيادة العراقية الجديدة على إيران بإعتبارها منفذاً تجارياً وإقتصـــادياً وأمنياً حيوياً للدولة العراقية الناشئة. وقد تواكب مع ذلك تحرك إيراني لملء الفراغ الناتج عن تدهور الأوضاع فى العراق سياسياً وأمنياً، على نحو أدى إلى تجاوز الدور الإيرانى فى العـــراق فـــى نطاقه وتأثيره الدور الأمريكى الآخذ فى التراجع، بل يرى البعض أن إيران قد حلت محل الولايات المتحدة لتصبح الآن القوة الخارجية الأكثر تأثيراً على الساحة العراقية.

أما العامل الثانى فيرجع إلى المعضلة المـــــتمثلة فى كيفية التعامل مع الملف النووى الإيرانى، بكل ما يحـــــمله ذلك من تداعيات محتملة على مستقبل الأمن فى المنطـــــقة. فمنذ إكتشاف أبعاد البرنامج النووى الإيرانى بظهور معلومات جديدة فى أغسطس ٢٠٠٢ حول نطاق النشـــاط النووى الإيـــرانى، ووجود منشآت نووية سرية لم تكشف عنها إيران فى تقاريرها للوكالة الدولية للطاقة الذرية، تتزايد الشكوك الدولية حـــول الهدف الحقيقى لهذا البرنامج، وما إذا كان قد تجاوز أغراضه السلمية ليتخذ أبعاداً عسكرية.

وبعيداً عن دواعى القلق المثارة تجاه هذه التطورات، والتى يتسم الكثير منها بقدر من التبسيط فى الحكم على النوايا الإيرانية، فإن التعامل مع التحدى الذى يمثله الدور الإيرانى يجب أن يخضع لتقييم متوازن وموضوعى لأبعاده الحقيقية على أمن المنطـــقة والمصالح المصرية. فإذا كان لإيران مصالح فى محيطها الإقليمى المباشر، إلا أنها ليـــس لها بالضرورة مصلحة فى إذكاء عوامل عدم الإستقـــرار فى المنطقة. ومن ثم فالهدف الأساسى فى التعامل مع إيران يجب أن يتمثل فى محاولة توجيه الدور الإيرانى ليـــــكون عامل استقرار بدلاً من أن يكون مصدراً للتوتر، وهـــو ما يتطلب قراءة دقيقة للإعتبارات التى تحكم توجه السياسة الخارجية الإيرانية.

٧- تحدى الوحدة فى السودان

تقف مصر اليوم أمـــام واقع جديد في الســـودان. فمنذ التوقيع علي اتفاق ماشاكوس الإطاري في ٢٠ يوليو ٢٠٠٢ بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان، دخل السودان مرحلة جديدة فى تاريخه تشـــهد عمليـــة واسعة لإعادة صياغة هياكله السياسية والاقتصـــــادية والاجتماعية، عبر مجموعة من الاتفاقيات بين الحكومة

السودانيـة وأطراف سودانية مختلفة تتمثل أهمها فى اتفاق سلام جنوب الســـــودان (كينيا- ٩ يناير ٢٠٠٥)، واتفاق أبوجا للســـلام فى دارفور (٥ مايو ٢٠٠٦)، هذا فضلاً عن مشكلة شـــرق الســـودان التى مازالت قيد التفاوض فى انتظار أن تسفر عن اتفاق آخر.

وقبل أن تنتـــهى مفاوضات الجنوب - وبتأثير منها - كانت أزمة دارفور قد بـــدأت فى الظهور والتشكل، ومع مضى الوقت بدأ مفاوضو الحركات المسلحة فى المطالبة بنفس الحقوق والصلاحيات التى حصل عليها الجنوبيون (ماعدا المطلب الخاص بحق تقرير المصير). وتواكب مع ذلك إتجاه متنامى نحو تدويل النزاعـــات الداخـلية بالسودان، تجلت مؤخراً فى شكل قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠٦ بنشر قوات دولية فى دارفور لتحل محل قوات الإتحـاد الإفريقى، وهو إتجاه يقود نحو المزيد من التعقيد فى الوضع السودانى.

وعلى ذلك بدا واضحاً أن السودان يمر بمرحلة مخاض صعبة قد تنتـــهى به إلى التفكك، أو قد يظل محتـفظاً بحدوده السياسية الحالية، إلا أنه سيكون مكوناً من عدة كيانات تسود بينها علاقات تنافسية. وإزاء هذا الوضع الجديد الذى ما زال قيد التشكل، يصبح التحدى الرئيسى الذى يواجه المصالح المصـــرية فى السودان هو كيفية الحفاظ على وحدته فى ظل طرح قضية تقرير المصير على الأجندة السياسية، والإتجاه نحو تفاقـم النزاعات الداخلية فى السودان وسط ضغوط دولية متصاعدة.

فمع اقتنـــاع مصر الراسخ بالأهمية القصوي للحفاظ علي وحدة السودان، إلا أنها تنظر إلي قضية الوحـــدة علي أنها شأن سوداني خالص يقرره الشعب السوداني. من هنا تعاملت مصر مع مبدأ حق تقرير المصير لجنوب الســـودان الذى أقره اتفاق مشاكوس باعتباره مبدأ مُتفقاً عليه من جـــانب كافة القوى السودانية وعلى أساس أنه يحظي بتوافق سوداني داخلى. إلا أن تحرك مصر إزاء السودان لا بد وأن يرتـــكز على جعل خيار الوحدة أكثر جاذبية للشـــعب السودانـــي، ولتذليل الصعاب أمام الحفاظ عليه، من خلال تحرك هادئ ومكثف ومتواصل مع كافة الأطراف على الساحة السودانية.

ومن ثم، فإن تعزيـــز الدور المحوري لمصر فى السودان يمثل سنداً قوياً وضمانة متينة لوحدته، وذلك من خلال المساهمة في بناء توافقات وطنية واســـعة بين مختلف مكوناته، بالتوازى مع تحرك مكثف نحو الإســـــراع فى خطوات التكامل بين البلدين. فالحضور المصرى المكثف من أجل التأثير على عملية إعادة الهيكلة التى يمـــر بها السودان يعد مصلحة حيوية بالنسبة لمصر، فى ظـــل عوامل ومتغيرات يجعل إرتباط السودان بالأمن القـومى المصرى أمر لا يحتاج الى الكثير من الإيضاح أو التفصيل.

رابعاً: ما بعد الحرب فى لبنان

جاءت حرب لبنان لتمثل منعطفاً هاماً ضمن سلسلة من التحولات المصيرية التى شهدتها المنطقة خلال السنوات الماضية، وهى الحرب التى تجاوزت أبعادها حدود الساحة اللبنانية، إلى حسابات تتعلق بتوجهات إسرائيلية وتحركات أطراف إقليمية ومعها قوى عربية. فقد بدت لبنان منذ اللحظة الاولى، وكأنها ساحة مفتوحة لتجاذبات إقليمية وضحية لمعادلات متداخلة ومعقدة.

ومنذ إندلاع الحرب تمثل رد الفعل المباشر لمصر بالتحذير المبكر والصريح مما قد تجلبه هذه المعادلات من آثار وتداعيات مدمرة على لبنان وعلى المنطقة ككل. وقد عبر هذا الموقف عن تقدير مصرى واع ومنضبط لما جرى، فقد كانت بعض الأطراف الإقليمية قد بدأت فى الاقتراب بشكل حاد من الساحتين الفلسطينية واللبنانية، غير عابئة سوى بما يمكن أن تحققه من مكاسب من جراء تفجير الأزمات التى تتحمل الشعوب نتائجها فى النهاية.

من هذا المنطلق بدأت السياسة المصرية فى تحديد توجهاتها الخاصة بالتعامل مع مشكلة الحرب على نحو يجنب لبنان والمنطقة مغبة الإحتمالات السيئة المرجحة.

ولذا دعت مصر على الفور إلى وقف إطلاق نار غير مشروط للعمليات العسكرية فى لبنان، وقد كان مفهوما تماما لدى مصر أن هناك اندفاعا من جانب أطراف الحرب لتحقيق ما تعتقد أنه انتصار ممكن لكل منها، لكن كانت تقديراتها أن تلك الحرب لن تنتهى بمنتصر ومهزوم بالمعنى المفهوم، وأنها لن تسفر فى النهاية سوى عن دمار واسع، وأن الحل يتمثل فى وقف القتال ثم الاتفاق على الترتيبات التى تضمن تثبيت الوضع، وعدم تفجر الأزمة من جديد. وقد أثبتت نهاية الحرب أن الموقف المصرى كان شديد الواقعية والتبصر.

ومنذ اللحظة الاولى أيضا أدانت مصر بشدة عدوان إسرائيل الهمجى على بنية الدولة اللبنانية، فقد كان رد

جاءت محصلة النتائج التى أفرزتها الحرب لتؤكد حقيقة هامة وهى عدم قدرة السلاح على حسم الصراع لمصلحة أى من الطرفين

الفعل الإسرائيلى على عملية حزب الله يمثل عدوانا عنيفا على الدولة اللبنانية، وبدا أن لإسرائيل جدول أعمال خاص تتصور أنه يمكنها أن تقوم بتنفيذه فى لبنان. كما أدانت مصر بأقوى العبارات المذبحة التى إرتكبتها القوات الإسرائيلية ضد المدنيين الأبرياء فى قرية قانا وطالبت بتحقيق دولى عاجل يكشف ملابساتها ويحمل إسرائيل مسئوليتها. وقامت مصر أيضا بأكبر حملة عربية لدعم صمود الشعب اللبنانى فى وجه العدوان الإسرائيلى، وذلك عبر سلسلة من اتصالات مكثفة مع كل الأطراف ذات العلاقة وأولها اللبنانيين، وزيارات رسمية إلى العواصم المعنية وبينها دمشق وبيروت والرياض، ووفد شعبى ذهب إلى بيروت فى ظل أصوات الحرب، مع إقامة جسر جوى لتقديم المساعدات الإنسانية للشعب اللبنانى، إضافة إلى حملة حقيقية للدفع فى اتجاه تعمير ما تم تدميره خلال الحرب على لبنان، تترافق مع إسهام مباشر فى مشروعات محددة فى هذا الإطار، وكان لكل ذلك أثر بالغ فى تحقيق هدف إستراتيجى لبنانى أيضا يتعلق بدعم صموده.

وفى النهاية جاءت محصلة النتائج التى أفرزتها الحرب لتؤكد حقيقة هامة يتعين أن تكون فى صدارة اهتماماتنا عند تقييم مرحلة ما بعد العدوان الإسرائيلى على لبنان، وهى عدم قدرة السلاح على حسم الصراع لمصلحة أى من الطرفين، على الرغم مما قد يدعيه أى منهما من مكاسب. فإسرائيل رغم كل ما سببته آلتها العسكرية من دمار على البنية التحتية اللبنانية، لم تتمكن من تحقيق هدفها الرئيسى بدفع اللبنانيين إلى لجم المقاومة اللبنانية أو الإنقلاب عليها، فظلت الجبهة الداخلية متماسكة، مما كان سنداً قوياً لصمود الشعب اللبنانى فى مواجهة الهجمة

لا بد أن يخضع إستخدام القوة لمصالح الدولة بناء على تقييم دقيق لحسابات المكسب والخسارة، وتصور واضح حول كيفية إستثمار نتائج الحرب بالتحرك سياسياً ودبلوماسياً لتحقيق مصالح وأهداف محددة سلفاً

الإسرائيلية. وبدا واضحاً أن النهج الإسرائيلي خلال الحرب، وكذلك الموقف الأمريكي منذ إندلاعها، كانا يستندان الى نفس المنطق المغلوط الذي حكم المنظور الأمريكي تجاه المنطقة والقائم على إستخدام القوة لفرض واقع جديد في المنطقة. فقد ظنت إسرائيل ومعها الولايات المتحدة أن إلحاق الهزيمة بحزب الله يفتح الباب لخلق وضع جديد ليس فقط على الصعيد الأمني للجنوب اللبناني، بل على الصعيد السياسي للمنطقة بوجه عام متمثلاً في شكل "شرق أوسط جديد". فقد جاءت نتائج الحرب لتضع حد بقوة هذا المنظور، حيث عجزت الهجمات الإسرائيلية المتواصلة على صفوف ومواقع المقاومة في الجنوب على مدار شهر كامل من الحرب عن تحقيق أي من الأهداف التي أعلنتها القيادة الإسرائيلية في بداية الحرب، سواءً كان ذلك بإلحاق الهزيمة بحزب الله، أو بإبعاده الى ما وراء نهر الليطاني، أو نزع سلاحه، أو بطبيعة الحال تأمين الإفراج عن الجنديين الإسرائيليين المختطفين من قبل حزب الله.

من ناحية أخرى، فرغم صمود المقاومة اللبنانية في مواجهة الجيش الإسرائيلي، والبراعة القتالية التي أظهرتها في صد الهجمات الإسرائيلية المتتالية، فإنها أخطأت في حسابات المكسب والخسارة لهذه الحرب منذ البداية، وذلك بإعتراف واضح وصريح من قبل قياداتها عقب إنتهاء الحرب. فجاء تنفيذ عملية إختطاف الجنود الإسرائيليين فيما أطلق عليه حزب الله بـ"عملية الوعد الصادق"، لتُدخل الجبهة اللبنانية في دوامة الحرب مرة أخرى بخسائر بشرية ومادية فادحة يصعب تصور تجاوزها في المدى القريب. ويرتبط بذلك بعد آخر لا يقل أهمية يتمثل فيما أحدثته الحرب من تحول ملحوظ في موقف المجتمع الدولي تجاه هذا الفصل الأخير من الصراع العربي-الإسرائيلي. فبغض النظر عن الخلافات الواضحة بين أعضاء مجلس الأمن حول توقيت وقف إطلاق النار، الا أن ذلك لا يجب أن يخفي وجود توافق دولي عام منذ إندلاع الحرب القى بمسئولية نشوب الحرب على حزب الله وليس إسرائيل. فقد استند هذا التوافق إلى موقف اعتبر عملية حزب الله بمثابة إعتداء على السيادة الإسرائيلية، الأمر الذي كان عاملاً حاسماً في تمادي إسرائيل في هجومها على لبنان بمعزل عن أي ضغط دولي حقيقي. هذا التحول في الموقف الدولي الذي كان يطالب في أزمات مماثلة بسرعة وقف القتال وإقرار وقف إطلاق النار، إنعكس أيضاً في شروط إنهاء الحرب التي وردت في قرار مجلس الأمن ١٧٠١، حيث لم يشر القرار الى ضرورة الإنسحاب الإسرائيلي من الأراضي اللبنانية كشرط لوقف إطلاق النار، بما يمثل سابقة غير إيجابية في تاريخ طويل لتعامل مجلس الأمن مع الحروب العربية-الإسرائيلية.

ولعل أهم ما يثيره هذا التقييم الأولي لنتائج الحرب يتعلق بالحسابات التي يتعين أن تحكم مسألة اللجوء إلى القوة العسكرية. فالقضية ليست في جدوى إستخدام القوة من عدمه، وإنما ضرورة أن يخضع ذلك لمصالح الدولة بناء على تقييم دقيق لحسابات المكسب والخسارة، وتصور واضح حول كيفية استثمار نتائج الحرب بالتحرك سياسياً ودبلوماسياً لتحقيق مصالح وأهداف محددة سلفاً. فالقوة العسكرية، أو "المقاومة" وفقاً للتعبير الأكثر إرتباطاً بالحرب الأخيرة في لبنان، لا يمكن أن تكون هدفاً في حد ذاتها، ولا يجب أن تستمر دون أن يكون لها بداية محددة ونهاية واضحة. فبمعزل عن هذا التصور تصبح المقاومة مدخلاً لصراع لانهائي بكل ما يترتب على ذلك من فوضى ومعاناة، والأهم من ذلك الإخفاق في تحقيق الأهداف التي من أجلها يتم اللجوء إلى السلاح.

وهنا تبرز التجربة المصرية في إدارة الصراع كنموذج واضح لتوظيف القوة العسكرية لتحقيق مصالح الأمن القومي للدولة. فقد خاضت مصر حربها مع إسرائيل عام ١٩٧٣ لتفرض وضعاً إستراتيجياً جديداً مهد لتحرك سياسي اتسم بالمبادرة والبراعة في توظيف نتائج الحرب إقليمياً ودولياً لبدء مسار دبلوماسي انتهى بتحرير كامل الأراضي المصرية.

هناك إتجاه متزايد داخل إسرائيل يجب إستثماره لمراجعة فرضية الحل الأحادى للصراع.

وفى النهاية، وبغض النظر عن محصلة النتائج التى أفرزتها الحرب الأخيرة ضد لبنان، يتعين النظر فى إمكانية توظيف نتائجها استراتيجياً لتحريك القضايا الملحة التى تواجه المنطقة، وعلى رأسها ملف التسوية. فإذا كانت الحرب قد كشفت عن تزايد إحتمالات دخول المنطقة فى مرحلة جديدة من عدم الإستقرار وإعادة فرز التوازنات الإقليمية، فإنها فى نفس الوقت جاءت بمعطيات جديدة لم تحظ بالقدر الكافى من الإنتباه وسط الجدل الصاخب الذى أحاط بمجريات الحرب.

أهم هذه المعطيات يتمثل فى نتيجتين: الأولى تكمن فى الإتجاه المتزايد داخل إسرائيل لمراجعة فرضية الحل الأحادى للصراع. فقد جاءت الحرب اللبنانية، ومعها الهجمات المتكررة من قطاع غزة على إسرائيل، وأهمها حادث إختطاف الجندى الإسرائيلى فى منطقة الحدود الفاصلة بين القطاع وإسرائيل فى ٢٥ يونيو الماضى، لتطرح شكوكاً عميقة حول المنطق الذى استندت إليه فكرة تسوية الصراع إعتماداً على الخطوات الأحادية، باعتبار أن جنوب لبنان وغزة هما المنطقتان اللتان إنسحبت إسرائيل منهما بشكل أحادى، الأمر الذى يعزز الإستنتاج بفشل هذا المنطق فى تحقيق الأمن لإسرائيل. ويطرح ذلك فرصة هامة يجب إستثمارها لإعادة إحياء المسار التفاوضى على أسس جديدة تتعامل مباشرةً مع قضايا الوضع الدائم، بهدف التوصل إلى تسوية نهائية للصراع.

أما الإتجاه الثانى المرتبط بذلك فيتمثل فى اقتناع متزايد داخل إسرائيل بحدود القوة العسكرية فى التعامل مع القضايا المرتبطة بالصراع العربى-الإسرائيلى، والاعتماد بدلاً من ذلك على التدخل الدولى والقرارات الدولية لتحقيق الأهداف التى تعجز إسرائيل عن تأمينها بقوة السلاح.

ورغم أن هذا التحول فى المنظور الإسرائيلى لم يكتمل مداه، فإنه يعد تطوراً هاماً لا يجب إغفاله، فطالما إعتمدت إسرائيل على قدرة آلتها العسكرية على حسم الصراع لصالحها، وخلق واقع عسكرى جديد يسمح لها بفرض شروطها للتسوية، وذلك بدلاً من الإعتماد على التدخل الدولى، الذى طالما نظرت إليه إسرائيل بدرجة عالية من التشكك، بإعتبار أنه يأتى دائماً منحازاً للطرف العربى.

وقد تجلى هذا التحول بوضوح فى حرص إسرائيل على استصدار قرار دولى يؤمن لها الأهداف التى أخفقت فى تحقيقها على ساحة القتال، وخاصةً ما يرتبط بنزع سلاح حزب الله، والإعتماد على قوة دولية لتأمين منطقة الجنوب اللبنانى بدلاً من الجيش الإسرائيلى.

وبذلك جاء القرار ١٧٠١ ليكشف عن توجه إسرائيلى للقبول بتدويل قضايا الصراع، بدأ بسعى إسرائيل للحصول على إقرار واضح من الأمم المتحدة لخط الحدود بينها وبين لبنان عقب الإنسحاب الإسرائيلى عام ٢٠٠٠، كما اتضح أيضاً فى قبول إسرائيل بتواجد دولى ممثلاً فى مراقبين من الإتحاد الأوروبى على معابر الحدود بين إسرائيل وغزة بعد إنسحابها من القطاع فى سبتمبر ٢٠٠٥. ووصل إلى حد ظهور بعض الأفكار داخل إسرائيل والولايات المتحدة تطرح إمكانية فرض الوصاية الدولية على الأراضى الفلسطينية التى تنسحب منها إسرائيل بشكل أحادى فى حالة عجز السلطة الفلسطينية عن إدارة شئونها.

وبناء على ذلك فإن إستثمار هذا التحول فى المنظور الإسرائيلى، والإتجاه المتزايد من قبل بعض القوى الدولية وخاصةً الأوروبية لتحمل أعباء التسوية للصراع، يجب أن يرتكز على محاولة توجيه هذا الدور الدولى ليتجاوز مجرد البعد الأمنى. فإذا كان الجانب الإسرائيلى يركز على إبقاء هذا الدور قاصراً على معالجة القضايا الأمنية، وخاصةً ما يرتبط منها بمسائل الحدود والمعابر، فإن تنامى هذا الدور يفتح الباب لتجاوزه مجرد ضبط الوضع الأمنى على حدود إسرائيل ليشمل تفعيل المرجعية الدولية التى تعد أساس التسوية، وتوظيف هذا التدخل سياسياً من أجل إحياء مسار السلام من جديد.

خاتمة

نحو صياغة سياسة حزبية للأمن القومى المصرى ومستقبل الشرق الأوسط

لعل التهديد الأكثر خطورة بالنسبة لمصالح الأمن القومى المصرى هو الإحجام عن التكيف مع المتغيرات التى طرأت على المنطقة.

يقف الشرق الأوسط اليوم أمام مرحلة فاصلة، تأتى وسط تحولات أقليمية وأخرى دولية غير مسبوقة فى تاريخ المنطقة والعالم، وتطرح تحديات للأمن القومى المصرى أكثر من أى وقت مضى. هذه التحديات بعضها يتمثل فى تهديدات تواجه المصالح العليا للدولة، وأخرى تمثل تهديداً للبيئة الإقليمية الأوسع المرتبطة بهذه المصالح. ولعل التهديد الأكثر خطورة يتمثل فى الإحجام عن مواكبة هذا التحول، أو الإخفاق فى تكييف إستراتيجية الدولة للتعامل معه، من منطلق الإعتقاد أن الأفكار والتوجهات المستمدة من الماضى - والتى كثيراً ما تخضع للخلط تحت مسمى "الثوابت" - يمكن أن تمثل أساساً لمواجهة الأوضاع الجديدة والضاغطة التى تولدت نتيجة مرحلة التحولات الكبرى التى تعيشها المنطقة.

من هذا المنطلق يطرح الحزب تصوراً لمحددات ومحاور الأمن القومى المصرى، إستناداً إلى المنطلقات التى حكمت رؤيته تجاه القضايا الخارجية والتى تضمنتها أوراقه السابقة حول العديد من القضايا والموضوعات المطروحة فى إطار هذا التصور. وهنا يتعين التوضيح تجنباً للخلط أن مصطلح "الأمن القومى المصرى" لا يُفهم منه أن المطروح هو نظرة لمصالح مصرية ضيقة تقف عند حدودها بمعزل عن مصالح الغير. بل العكس هو الصحيح. فالمصالح المصرية كانت دائماً شديدة الارتباط بمحيطها الإقليمى الأوسع، سواء كان ذلك منطقة الشرق الأوسط، أو بالتأكيد العالم العربى الذى يؤكد الحزب أنه لا بد وأن يكون النواة لهذه المنطقة حاضراً ومستقبلاً.

هذا الإرتباط الوثيق بين الأمن القومى المصرى من ناحية، وأمن وإستقرار المنطقة من ناحية أخرى، يعد الأساس الذى إستندت اليه مصر فى الإضطلاع بدور قيادى لهذا الإقليم عبر عقود ومراحل مضت، وهو أيضاً الأساس لقيامها بهذا الدور لتوجيه مسار التحولات الإقليمية الراهنة على نحو يخدم المصالح المصرية والعربية.

وإذا كان هذا الإرتباط بين الأمن القومى المصرى وأمن المنطقة هو المنطلق الحاكم لريادة مصر للإقليم، فهو فى ذات الوقت ما يجعل صياغة إستراتيجية الأمن القومى أمراً لا يخلو من تعقيد، ويمثل فى حد ذاته تحدياً صعباً للسياسة المصرية. من هنا تؤكد رؤية الحزب أهمية أن تستند صياغة إستراتيجية الأمن القومى إلى منهج شديد الإنضباط، لا بد أن تحكمه محددات واضحة، تحقيقاً للأهداف المرجوة من هذه الإستراتيجية، وحتى تأتى متسقةً مع إمكانات الدولة ومواردها. وبناءً عليه يمكن إيجاز هذه المحددات فى العناصر التالية:

- أن الأمن القومى المصرى لا بد أن يستند فى المقام الأول والأخير إلى المصالح العليا للدولة. فغياب الوضوح فى هذا الأمر يعرض هذه المصالح للتهديد، ويجعل تحرك الدولة سعياً لحمايتها أمراً يكتنفه الكثير من الغموض وإفتقاد الرؤية.

- أن الأمن القومى المصرى قضية أكثر شمولاً من السياسة الخارجية ويجب أن تعلو فوقها، حيث ترتكز هذه الإستراتيجية على دمج عناصر القوة المختلفة للدولة - سياسياً ودبلوماسياً وعسكرياً وإقتصادياً وثقافياً

وإعلامياً - فى إستراتيجية منسقة تعد السياسة الخارجية مكوناً هاماً منها ولكنه ليس الوحيد.

■ يتحدد الأمـــن القومى المصـــرى على أساس وجود ارتباط وثيق بين أهداف مصر فى الداخل وتحركها نحو الخارج. ولعل أهمية هذا الإرتباط تبرز أكثر من أى وقت مضى مع تسارع الخطوات نحو إصـــلاح طموح وشامل يحتم الإنفتـــاح على العـــالم الخارجى تحقيقاً لأهداف التنمية.

■ أن حساسية الظرف الإقليمى الراهن، وما يحمله من تحولات تطرح العديد من التســـاؤلات حول مســـتقبل المنطقة، تجعل من تناول قضية الأمن القومى المصرى مسألة لا تحتمل المزايدة، بل يتعين تناولها استنـــاداً الى أرضية من الحـــــوار الموضوعى والبناء، وقراءة رصينة للتحديات التى تواجه المصالح المصرية.

والحزب الوطنى إذ يتقدم من خـــلال هذه الورقة برؤيته لمحاور الأمن القومى المصرى، فهو يتطلـــــع إلى حوار واسع ومتصل حول مضمونه وأهدافه وآلياته، للخـــروج برؤية واضحة لمواجهة التحديات التى تفرض نفسها فى ظل مرحلة فاصلة من تاريخ العالم والمنطقة.

www.ndp.org.eg